

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسةون



الجلسة العامة ١١٥

الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الساعة ١٥:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

تهديدا خطيرا لأمن المنطقة وتحديا لدور الأمم المتحدة
في حفظ السلام والأمن الدوليين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٠

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وقف مجلس الأمن موقف المتفرج لأسباب تتعلق بالمعايير المزدوجة المستخدمة في المجلس والتي لم يعد بمقدور أحد إنكارها. وإذاء سلبية المجلس تجاه عدوان شامل على دولة عربية، قدمت المجموعة العربية في الأمم المتحدة إلى المجلس مشروع قرار يدين العدوان الإسرائيلي ويطالب بإيقافه وتقديم المعتمدي التعويضات المناسبة للبنان. كما يطالب مشروع القرار العربي إسرائيل بأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن تسحب قواتها فورا من الأراضي اللبنانية، وأن تحترم سيادة واستقلال لبنان في نطاق حدوده المعترف بها دوليا. وهذه المعطيات التي تضمنها مشروع القرار العربي تمثل مطالب متوازنة وعادلة وقانونية للرد على العدوان.

وللأسف الشديد لم يتجاوب مجلس الأمن مع هذا المشروع. واعتمد يوم ١٨ نيسان/أبريل قرارا بدلا باهتا لا يدين المعتمدي، ولا يطالب بانسحاب القوات المعتمدة،

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع قرار (A/50/L.70)

السيد حمدون (العراق): منذ خمسة عشر يوما ولبنان يتعرض لعدوان إسرائيلي واسع النطاق تحت مبررات واهية. هذا العدوان أدى لحد الآن إلى سقوط حوالي مائتي ضحية وجرح المئات وتشريد أكثر من نصف مليون مواطن لبناني، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمرافق الأساسية الاقتصادية والمعالم الأثرية التاريخية للبنان.

إن هذا العدوان، الذي شمل أرض لبنان كلها، يشكل انتهاكا صارخا للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان وخرقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما يشكل

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويت إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويتات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أعلى هيئة تداولية لصنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة، لبعض الصلاحيات التي خولها إياها الميثاق تجاه قضایا حفظ السلام والأمن الدولي، وخاصة المواد ١٠ و ١١ و ١٤.

ومن جانب آخر، فإن عقد هذه الدورة المستأنفة مؤشر على عمق أزمة المصداقية التي يعانيها مجلس الأمن، حيث أن دعوة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عقد هذه الدورة، بعد أن وضع مجلس الأمن الموضوع على جدول أعماله وأصدر القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) بشأنه، تؤكد أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير ملتزمة بمعالجة المجلس للموضوع - وبكلمة أخرى، إن مجلس الأمن لم يكن أمينا على التحويل الذي أعطته إياه الدول بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق في أن يعمل نائما عنها.

إن أمام جمعيتنا الموقرة فرصة ممارسة دورها الكامل كممثلة حقيقة لإرادة المجتمع الدولي وكمسؤولة أولى عن حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن بشاعة العدوان الإسرائيلي وتحوله إلى حرب إبادة منظمة يستدعي من الجمعية العامة أن يكون ردّها بمستوى الحدث، وأن تصدر قراراً يدين هذا العدوان ويطالبه بوقفه فوراً. ويطالب المعتمدي بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي اللبنانية ودفع التعويضات عن التدمير الذي ألحقه بالبني الأساسية للاقتصاد والحياة في لبنان. إن اعتماد مثل هذا القرار ومتتابعة تنفيذه سيكون خيراً رادعاً للعدوانية الإسرائيلية، وسيمثل رسالة تضامن من المجتمع الدولي إلى شعب لبنان الجريح، وسيكون، في نفس الوقت، درساً يليغ للمجلس الأممي لكيف عن سياسة المعايير المزدوجة.

السيد النعمه (قطر): بادئ ذي بدء، يطيب لي باسم وفد بلادي أن أرجو فخامة الرئيس رئيس الهراري رئيس جمهورية لبنان الشقيق واجب الترحاب والتقدير لحضوره افتتاح هذه المناقشة بالجمعية العامة.

ويطيب لي من خلال هذا المحفل الدولي أن أؤكد مجدداً تضامن وتأييد دولة قطر حكومة وشعباً للموقف الذي عبر عنه بجلاء فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية في مستهل جلسة البارحة. ويطيب لي أيضاً أن أعرب عن

ولا بدّ من التعويضات. واكتفى ذلك القرار، القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) بتوجيهه دعوة إلى جميع الأطراف لوقف الأعمال الحربية فوراً. هذا مع العلم أن هذا القرار الضعيف اعتمد على خلفية مجرزة إسرائيلية ارتكتبت صباح ذلك اليوم في قانا، وذكرتنا جثث الأطفال المتوفحة وأشاروا لهم فيها بمجزرة ملحاً العامرة في بغداد، عندما قصف الطيران الأمريكي ملحاً للمدنيين، وراح ضحيّة الحادث أكثر من ٤٠٠ طفل وأمرأة. ولم تحرّك هذه المجزرة شيئاً في ضمير المجلس.

ومع عدم تناسب مضمون القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) مع خطورة العدوان الإسرائيلي، فإنه فشل حتى في تنفيذ الوقف الفوري للعمليات الحربية. ولحد هذه اللحظة يواصل المعتدون الإسرائيليون حرب إبادة جماعية ضد لبنان تستهدف قتل المدنيين وتهجيرهم وضرب كل معالم الحياة والبني الأساسية للاقتصاد اللبناني، كمحطات الماء والطاقة الكهربائية والطرق والجسور والمزارع والمؤسسات المدنية، وهم بذلك يقتضون خطى حلifterهم التي سعت من قبلهم لإعادة العراق إلى عصر ما قبل الصناعة.

وإذاء فشل مجلس الأمن في وقف العدوان وردّ المعتمدي وازدياد القلق العالمي من تمادي العدوانية الإسرائيلية دون رادع، توجهت حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لعقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة، لتأكيد خطورة الموقف ومسؤولية المنظمة الدولية في وقف العدوان وردعه، واستعادة الحقوق وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، والذي فشل المجلس خلال الثمانية عشر عاماً الماضية في تنفيذه رغم امتلاكه صلاحية فرض العقوبات بموجب الفصل السابع.

إن اجتماع الجمعية العامة في دورتها المستأنفة هذه يكتسب أهميته التاريخية من كونه يمثل تحركاً من المجتمع الدولي برمته، ممثلاً بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة، للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي. كما أنه مؤشر إيجابي على استعادة الجمعية العامة، التي هي

فكم كنا نردد ونتطلع إلى تقبل مجلس الأمن لمشروع القرار الذي قدمته مجموعة عتنا العربية المشتمل على مبادئ جوهرية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاques الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. بيد أن المجلس وافقاً بقرار آخر لا يحمل في مضمونه تلك المبادئ الجوهرية التي حواها مشروع القرار العربي السابق الذكر، مما ساهم في تدهور الأوضاع الجارية وإيقاد جذاراً بالمزيد من لهيب العنف ولحظي التدمير. فها هي الأحداث تترى يتضاعف فيها عدد الضحايا. وها هو لبنان الشقيق يحترق من جديد بأوار الحرب المدمرة، وضرام التقتيل الأهوج للأبرياء، وتشريد مئات الآلاف من قاطني مدن لبنان وقراء، وتهديم ما ابنته أبناء لبنان الأباء على كر الجدددين من معالم الحضارة، ومنائر المعارف والعرفان، وما ثر الأزدهار، ومرافق التقدم العمراني وتدمير البنية الاقتصادية وأنماط التنمية الاجتماعية والإنسانية.

إنه ليس بخاف على أحد، أن تأخر المجتمع الدولي، مثلاً في الأمم المتحدة، في معالجة هذه التطورات الحسيمة على الساحة اللبنانية، أمر يدعوه إلى القلق. فهو غير مبرر وغير مقبول، ولا ينسجم مع معطيات الفكر العالمي المسؤول، وغير مدرك ولا منصف لمشاعر السواد المجتمع الدولي، وغير مدرك ولا منصف لمشاعر السواد الأعظم من الناس. كما أنه يستهجن بنكران ظالم قناعات وأخلاقيات الركب الإنساني الممثل في هذه المنظمة، ناهيك عمّا أحدثه مجلس الأمن، من خلل في الوجدان الإنساني، واهتزاز في الإيمان بمستودعات القيم والمثل التي يدعوا إليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن سلبية مجلس الأمن في المعالجة الجادة والحازمة للعدوان الإسرائيلي على لبنان، واتخاذه موقف متباعدة، ودأبه على تطبيق معايير مزدوجة في معالجة حالات العدوان مع اختلاف البلد المعتمد عليه والبلد المعتمد، الأمر الذي يقوض مصداقية المجلس، وهي مصداقية يلزم المحافظة عليها والتمسك بها وتعزيز أسسها وأركانها، وذلك لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكولة إليه بموجب الميثاق.

إن ازدواجية تطبيق معايير مجلس الأمن في معالجته للموقف المتغير على الساحة اللبنانية، أمر لا يبعث على الأمل. بل يؤدي إلى هاوية التهديد للسلم

تأييد وفد بلادي وتضامننا مع ما جاء في بيانات رئيس المجموعة العربية وممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز من مقولات التأييد والمساندة لجمهورية لبنان الشقيق ولشعب لبنان، الذي يتحمل بصير وإباء، ولليوم الرابع عشر على التوالي، بيات هذا العدوان الجائر بكل ما يحمله من خطوب القهر وأرzaء التشريد ونكبات الحصار والتهجير المستمر.

كما يطيب لي أن أرجي لكم، السيد الرئيس، الشكر العميم على استجابتكم لطلب حركة دول عدم الانحياز، للنظر في العدوان الإسرائيلي على لبنان في هذه الجمعية العامة، ذلك العدوان المتواصل منذ مدة ليست بالقصيرة، أفنينا فيها الأحداث تترى وتعقد بتواصل القصف الإسرائيلي للأراضي اللبنانية براً وبحراً وجواً، مع استمرار وقوع الخسائر في الأرواح والإصابات، وتدفق اللاجئين، وتدمير المرافق الحيوية للبنان. إن الاستجابة لمناقشته هذا العدوان تتميز بالأهمية البالغة وتنطلق من الضرورة القصوى لمعالجه هذا الأمر، استكمالاً لما انتاب مجلس الأمن من وهن واضح وخور دب في نياطه، إذ لم ينتفض قبيل استفحال الحدث الجلل، تاركاً دجي الأحداث يضطرم بحمم الأذى وأتون البلوى. وهو حين تنفس، لم يتنفس دجاه عن صبح وضيٍّ بحلول مرتجاه أو اتخاذ قرار ناجع وعادل.

لقد اجتمع مجلس الأمن بعد تباطؤ ملحوظ. وعلى الرغم من ذلك كله تمكّن معظم الذين شاركوا في مناقشات المجلس فيما بعد من التعبير عن استنكارهم لذلك العدوان، مطالبين بوقف القتال وإراقة سيل الدماء بشكل قاطع، داعين إلى تقديم العون للقاطنين اللبنانيين العزل، وإغاثة السكان المنكوبين. لقد تعلّت في مجلس الأمن أصوات الداعين إلى الحق والأمن والسلام. بيد أن المجلس لم يقدم شيئاً في قراره ذاك المعلوم، ولم يقم بإدانة ذلك المعتمد، وإلزامه بضرورة إيقاف عدواته ومحاسبة سلطنه، مما جعله يستحر في غلواء غضبه، فاضطررت من جديد معطيات الإحساس بنواميس الخير، والتزوع إلى قيم السلم، وتقديم عناقيد النوايا الحسنة، وأماليد بناء أسس الثقة المنشودة.

إن الأمان قاسم مشترك بين الجميع وللجميع. ولن يتم ذلك إلا بعودة الأرضي اللبنانية للبنان الشقيق، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). هذه هي الحقيقة التي ينبغي إدراكتها. وما سواها وهم وباطل. إذ لم يعد مقبولاً ذلك الادعاء الزائف بحق الدفاع عن النفس. فحق الدفاع لا يبرر كل ذلك الغلو في الغارات الحربية. وهو لا يبرر بحال من الأحوال قصف موقع لقوة الأمم المتحدة لاذ به المدنيين العزل. أولئك الذين استحر بهم القتل والوحش، ففروا من مرابعهم تحصد هم مدافعين لكم الغارات، ليتساقطوا شهيداً إثر آخر. وحق الدفاع عن النفس لا يبرر أيضاً تدمير البنية الأساسية والمرافق الإنسانية الحيوية لشعب يجالد من أجل البقاء ويتوثق إلى تحسين أنماط العيش والترقي في مدارج البناء والتعمر.

إن النزوع إلى السلم والتعلق برغاب العيش الآمن، مطلب إنساني لجميع دول المنطقة بدون استثناء، وهو منطق الواقع الجدلي في التعايش، الذي لا يقر على أية حال منطق استمرارية مثل هذه الغارات على لبنان، تلك التي لا تحمل في مجرياتها إلا المزيد من اضطراب الأحداث، ومعضلات التناحر والتناحر، وتزايد أعمال العنف، في الوقت الذي تتطلع فيه جميعاً إلى بلوغ مرامي السلام الشامل والكامل والعادل، ليعم جميع أرجاء المنطقة الرامية إلى سيادة روح القانون والتسابق في مخاضير الحضارة وميادين التقدم والعمaran، والنزوع إلى إقرار السلام العادل والشامل والكامل.

وانطلاقاً من التعلق ببلوغ مرامي الارتفاع الحضاري، أيدت دولة قطر مسيرة السلام منذ انطلاقها في مدربيـد، وبدأـت بحرص شديد على دعمها والمشاركة في نشاطاتها، ودفع مجهوداتها شطر الأمم، وهي تساهم في إنجاحها وإيصالها لنـوال تلك المرامي، مشاركة في التعبير عن صدق التوجه لتحقيق التـوابـاـيا والغايات القومية المرجوة، مؤيدة في ذلك خطوات تلك المسيرة لإحلال السلام العادل والشامل وال دائم في المنطقة، بما يحقق الانسحـاب الإـسرـائيلـيـ الكاملـ منـ كـافـةـ الأرضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ الـمحـتـلـةـ، بماـ فيهاـ مـرـفـعـاتـ الجوـلـانـ وجـنـوبـ لـبـانـ، مـتـطلـعـةـ إـلـىـ إـحـراـزـ التـقدـمـ الـمـتـوـخـيـ وـالـمـنـشـوـدـ فـيـ المـسـارـيـنـ الـلـبـانـيـ وـالـسـوـرـيـ، عـلـىـ أـسـاسـ صـيـغـةـ مـدـرـيـدـ وـقـرـارـاتـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ ذـاتـ الـصـلـةـ. وـلـهـذـاـ كـلـهـ فـإـنـاـ نـعـتـقـدـ أـنـ اـسـتـمـرـارـيـهـ هـذـاـ عـدـوـانـ إـسـرـايـلـيـ عـلـىـ لـبـانـ لـنـ يـحـقـقـ أـيـ غـاـيـةـ مـنـ غـاـيـاتـ الـأـمـنـ. بـلـ إـنـهـ سـيـضـعـ

وـالـأـمـنـ الـاقـلـيمـيـ وـالـدـولـيـ. هـذـاـ إـلـىـ جـانـبـ ماـ يـتـرـقـبـ عـلـىـ ذـلـكـ مـنـ نـتـائـجـ سـلـبـيـةـ سـاـهـمـ وـتـسـاـهـمـ فـيـ إـحـدـاثـ ذـلـكـ الـمـزـيدـ مـنـ الـانـعـكـاسـاتـ الـمـدـمـرـةـ لـبـانـ الـأـسـاسـيـ وـجـهـودـ حـكـومـتـهـ وـمـسـاعـيـ شـعـبـ الـدـائـيـةـ الـخـطـىـ لـإـعادـةـ بـنـاءـ ماـ هـدـمـتـ مـعـاـولـ الـحـربـ الـأـهـلـيـةـ. تـلـكـ الـتـيـ أـثـقـلـتـ كـاهـلـ الشـعـبـ الـلـبـانـيـ بـشـتـىـ صـنـوفـ الـوـيـلـ وـالـدـمـارـ وـالـخـرـابـ طـوـالـ مـرـحـلـةـ شـدـيـدةـ الصـعـوبـةـ وـالـتعـقـيدـ مـنـ مـرـاحـلـ تـارـيخـ الـمـعـاصـرـ. كـمـاـ أـنـ تـرـاـخـيـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ أـكـسـبـ قـرـارـهـ الـواـهـنـ مـزـيدـاـ مـنـ الـخـذـلـانـ فـيـ فـرـضـ تـطـبـيقـهـ. فـهـاـ هـيـ لـجـبـ الـجـانـيـ مـاـ زـالـتـ تـصـوـلـ فـيـ عـنـفـوـانـ جـوـرـهـاـ عـلـىـ شـعـبـ لـبـانـ الـأـعـزـلـ مـنـ دـوـنـ اـمـتـشـالـ لـقـرـارـ الـمـجـلـسـ، أـوـ اـحـتـقـالـ بـهـ، أـوـ مـرـاعـاةـ لـلـقـوـاـعـدـ الـقـانـوـنـيـةـ الـمـسـتـقـرـةـ فـيـ الـعـلـاقـاتـ الـدـولـيـةـ، أـوـ لـأـحـكـامـ وـمـبـادـئـ مـيـثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، أـوـ أـخـذـاـ فـيـ الـحـسـبـانـ مـدـىـ مـاـ سـيـحـدـهـ ذـلـكـ الـصـوـلـجـانـ الـجـائـرـ وـمـاـ سـيـجـلـهـ مـنـ آـثـارـ سـلـبـيـةـ عـلـىـ حـاضـرـ وـمـسـتـقـبـلـ عـلـىـ الـسـلـامـ فـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ.

أـرـانـيـ لـأـعـلـىـ خـطـلـ فـيـ التـسـاؤـلـ: لـمـ إـلـحـاقـ كـلـ هـذـاـ الـأـذـىـ بـلـبـانـ؟ وـلـمـاـ إـلـصـارـ عـلـىـ تـجـرـيـعـهـ صـابـ الـمـزـيدـ مـنـ الـمـحـنـ؟ وـكـيـفـ تـجـزـوـعـ مـعـاقـبـتـهـ لـأـمـرـ لـيـسـ لـهـ فـيـهـ ذـنـبـ؟ فـلـبـانـ لـيـسـ مـسـؤـولـاـ وـلـاـ يـمـلـكـ أـنـ يـكـوـنـ مـسـؤـولـاـ عـمـاـ يـحـدـثـ فـيـ جـنـوبـهـ، ذـلـكـ الـذـيـ تـحـتـلـ اـسـرـائـيلـ أـهـمـ جـزـءـ مـنـ أـجـزـائـهـ. إـنـ لـبـانـ لـقـادـرـ عـلـىـ تـحـمـلـ مـسـؤـولـيـاتـ إـذـاـ مـاـ تـحـمـلـتـ اـسـرـائـيلـ مـسـؤـولـيـاتـهاـ بـتـطـبـيقـ قـرـارـاتـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ ذـاتـ الـصـلـةـ، وـفـيـ مـقـدـمـتـهاـ الـقـرـارـ ٤٢٥ـ (١٩٧٨ـ)ـ الـذـيـ يـقـضـيـ باـنـسـحـابـهـ مـنـ الـجـنـوبـ الـلـبـانـيـ. فـزوـالـ حـقـ الـمـقاـوـمـ رـهـنـ بـزوـالـ ذـلـكـ الـاحـتـلـالـ.

إن استمرار الاحتلال لـبـانـ، وإـهـدـارـ كـرـامـةـ قـاطـنـيهـ، والـانـقـضـاـخـ عـلـىـ مـدـنـهـ وـقـرـاءـ، إـيـمـاءـ بـالـجـبـروـتـ، وـرـهـواـ بالـصـوـلـجـانـ، وـاقـتـنـاـصـ كـلـ مـنـ بـرـحـمـهـ ضـيـمـ ذـلـكـ الـاحـتـلـالـ لـحـمـاهـ، وـتـأـديـبـهـ عـلـىـ الـحـمـيـةـ، أـمـرـ لـاـ يـعـيـنـ عـلـىـ اـسـتـبـابـ الـأـمـنـ، بـلـ يـعـرـضـ حـاضـرـ وـمـسـتـقـبـلـ عـلـىـ الـسـلـامـ فـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ لـلـانـتـهـيـارـ وـالـخـطـرـ.

فـالـأـمـنـ لـنـ يـتـحـقـقـ إـلـاـ بـالـحـفـاظـ عـلـىـ اـسـتـقلـالـ وـسـيـادـةـ وـسـلـامـةـ أـرـاضـيـ لـبـانـ وـوـحدـةـ أـرـاضـيـهـ. كـمـاـ أـنـ الـأـمـنـ لـنـ يـتـحـقـقـ وـلـنـ يـتـأـتـيـ إـلـاـ بـتـنـفـيـذـ قـرـارـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ رـقـمـ ٤٢٥ـ (١٩٧٨ـ). فـهـوـ الـحـلـ الـأـمـلـ لـمـوـاجـهـةـ مـوجـاتـ الـعـنـفـ الـمـتـصـاعـدـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ، وـضـمـانـ اـسـتـمـرـارـيـةـ مـجـهـودـاتـ الـسـلـامـ.

الإنسانية في هذه المرحلة الهامة من مراحل تاريخه العصيّب.

لقد خذل مجلس الأمن شعب لبنان الأعزل الرانبي إلى النجدة والغوث متراجعاً باتخاذ مسؤوليته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة الرابعة والعشرين من الميثاق. ولهذا كله أفينيناً لـلبنان يتوجه مستعيناً بإنصاف هذه الجمعية العامة له، مؤيداً من دول حركة عدم الانحياز ومن مجموعتنا العربية.

ولذا فإنّ وفد بلادي ينادى المجتمع الدولي، الممثل في هذه الجمعية العامة، بإصدار قرار في هذه الدورة المستأنفة يدين ذلك العدوان، ويطالب بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانيّة امتنالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وأن يدعوه إلى الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لـلبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً. وأن يحيث الجميع على إعادة كل المهجّرين إلى حماهم المستباح. وأن يحفظ سلامه وأمن السكان المدنيين وفقاً لقواعد القانون الدولي. وأن يؤكد استحقاق لبنان للتعويض اللازم نتيجة ما ألحق به من خراب ودمار. وأن يستحدث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة الإنسانية لتخفيض معاناة السكان.

لقد بذل اللبنانيون البناء جهوداً مضنية في سبيل إعادة إعمار بلادهم، وبذلوا في ذلك كل غال ونفيس، وما يصيّبهم اليوم من تدمير جديد يقع عبءً ومسؤولية مواجهته والتصدي له علينا جميعاً، وعلى عاتق المجتمع الدولي ونظام الأمم المتحدة ومؤسساته التمويل الدولي والدول المانحة. فعليها مسؤولية بذل الجهود الدؤوبة في سبيل إعادة إعمار لبنان. وإننا لنرجو أن تكون هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة انطلاقة لدعوة المجتمع الدولي، وتأكيداً لالتزامه المنشود بدعم جهود لبنان الشقيق في ميادين إعادة إعماره وبنائه.

رعى الله لبنان الصابر. رعاه في المحنّة. رعى يده الصناع تمسح بأتام عطائهما السمح دمع ثكالاها، ليستحيل في مآقي شيبها وولدانها دمعاً يند بالاعتداد والشم.

المزيد من العقبات في تعقييد مسيرة السلام المنشود ويحول دون تعزيز إجراءات بناء الثقة المتواخدة بين الأطراف المختلفة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق ذلك السلام الشامل والعادل وال دائم في المنطقة.

ولهذا كله فإنه لا يمكننا قبول استخدام إسرائيل للقوة واستمرار عدوانها على لبنان، وسيادته وسلامته الإقليمية بأي ذريعة أو حجة. فميثاق الأمم المتحدة يحرم بكلّ وضوح استخدام القوة في العلاقات الدولية. وانطلاقاً من التزامنا بروح الميثاق، واهتمامنا البالغ من منطلق الوقف إلى جانب لبنان الشقيق، فإنّ دولة قطر قد عبرت عن موقفها الثابت والداعم لقضية الشعب اللبناني الذي يتعرّض للعدوان الإسرائيلي على أراضيه ومنشآته الحيوية، مما يهدّد انتهاكاً لسيادة لبنان ولقرارات الأمم المتحدة. ويشكل خطراً على أنه واستقراره وتحدياً للأمن القومي العربي، الأمر الذي من شأنه عرقلة مسيرة السلام وزيادة حدة التوتر في المنطقة وتعريف السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتؤكد لهذا الموقف فإنّ مجلس الوزراء في بلادي قد عبر في بداية اجتماعه يوم أمس عن بالغ قلقه إزاء شن إسرائيل لغاراتها الجوية، وقصصها المستمرة على جنوب لبنان الشقيق الذي أوقع عشرات الضحايا من المدنيين الأبرياء ودمر العديد من الممتلكات، واعتبارها اعتداءات معطلة لمسيرة السلام ومؤدية إلى زيادة حدة التوتر.

كما دعا المجلس إلى التخلّي عن سياسة العنف وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يؤكد على أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط الأمر الذي يستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان.

إنّ تضامن دولة قطر مع لبنان الشقيق ينبع من اهتمام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ محمد بن خليفة آل ثان وتجيئاته السامية بتقديم كافة أشكال الدعم والتأييد المادي والمعنوي للبنان الشقيق ومساعدة شعبه الصامد تخفيضاً لمعاناته

والعنصر الهام للعملية الإسرائيلية التي تجري مؤخرا، مثلاً يدل عليها إسمها، يتمثل في الإعلان العلني عن هدفها وهو زرع الخوف والرعب في صفوف السكان اللبنانيين، وبالتالي حمل لبنان شعباً وحكومة على الاستسلام للاحتلال الإسرائيلي لأرضه، والعمل وفقاً لمشيئة إسرائيل. لهذا السبب تستهدف هذه الموجات من الغارات الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية السكان المدنيين والهيكل الأساسية الاقتصادية. وهكذا، أصبحت سيارات الإسعاف ومرافق الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي حُولت إلى ملاجئ مؤقتة للاجئين، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية أهدافاً استهدفتها العدو عمداً. وسبب الحصار البحري نقصاً خطيراً في السلع، وبات الطريق التي تصل بيروت بجنوب لبنان تتعرض للقصف بالقنابل باستمرار في جهود آخر لخلق الجنوب. وهذه الأمور، بالإضافة إلى غارات جوية يصل معدلها اليومي إلى ٢٠٠٠ غارة وأكثر من ١٥٠٠٠ قذيفة، تدل جميعها على أن جيش الاحتلال المتحجر القلب لا يعرف حدوداً في تحقيق أهدافه الإرهابية.

وإن عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للبنان وفي الواقع وحشيته، والعمليات التي يقوم بها ضدّه ليست موضع شك. فاحتلال جنوب لبنان طوال العقدين الماضيين عدوان واضح على لبنان وانتهاك لسلامته الإقليمية، فضلاً عن كونه تجاهلاً فاضحاً للمطالب المتكررة للمجتمع الدولي، بما في ذلك المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات الأخيرة لإسرائيل على لبنان لا تشكل عدواً آخر على لبنان وازدراءً لسلامته الإقليمية وسيادته فحسب، بل أيضاً إرهاب الدولة وجريمة واضحة ضد الإنسانية، تستهدف بصورة متعمدة وعشواية مدنيين بنية تتصرف بالإرهاب والإجرام.

إن الأقنعة وأكياس الفداء التي تلفقها إسرائيل وأعواتها المتغطرسون لا يسعها حتى أن تقترب من تبرير وحشية القوات الإسرائيلية في لبنان ولا حتى محاولاتها لإعادة كتابة التاريخ وإعادة تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). والحقيقة التي لا شك فيها أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان هو جوهر الموجة الحالية من العنف وإراقة الدماء هناك. وال واضح أيضاً أن الاحتلال بدأ في عام ١٩٧٨، أي حتى قبل وجود كبس الفداء الذي توجه إسرائيل اللوم إليه، واستمر لسنوات

رعى الله لبنان يشدنا برؤاه وإشراقه. فهو حين أطل أطل على عشي دنيانا من وراء نجوده فرادى الهم، وثنى موهبة، وأطل من وراء سهولة صوى للسرى الإنساني في معراج الهدى والخلود، وأطل من وراء جباله متفتقاً عن سر الكنونة، بفكر أزلي الميلاد.

رعى الله لبنان حين أطل على عتبات الأبدية، بأبجدية بيانه الباهر، في يده اليمنى ناي غنائه الشجي، يوقع به مقام سره في الوجود، ويوقع بيده اليسرى مزامير عشقه الخالد الناطق بلآلئ الكلام نضدت في سلطنه المشرق بالحكمة، ليهتف ويقول: افسحوا في محفل الخير لنا نحن من لبنان من عليا الدنى هذه هي عناقيد لبنان تدلي لكم بانقطاف خير ومحبة لا عناقيد غضب ونار، هذه عناقيد لبنان مدت لكم في دروب الرياحين، تهمي على الوجودان الإنساني فكراً وفناً وحضارة. طوبى لكم بعناقيد لبنان، خذوا من رضابها علاً، وتطيبوا ما شاء لكم فيها من طيب.

رعى الله لبنان الصابر. رعاه ليمضي مضاءً أبعد، صوب صيرورته، كما أطل جميلاً في صنعه وإنسانه، فصنعه سرمد لا يتناهى، وإنسانه كنز باق مذكور ليوم مجد وعز، معدود في الخليقة، حاصل بالقيم المثلث، يوجد بها لبنان على وجودنا، ليصبح فيه الجمال أجمل وأنقى وأصنى وأرحب وأدق.

رعى الله لبنان وبارك لنا فيه دارة عزيزة من دارات أمتنا الشماء، في أرضها السلام وفي ناسها المسرة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)
(ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ظلل العالم على مدى الأيام الـ ١٤ الماضية يشهد بجزع وسخط شديدين ولكن للأسف دون اتخاذ إجراءات كافية، آخر فصل لتمرد الصهاينة على القانون، وما يرتكبونه من عدوان وإرهاب ضد الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في لبنان. ولقد وصف رئيس جمهورية لبنان في البيان المؤثر الذي ألقاه أمس، الأبعاد الشاملة للجرائم الإسرائيلية ضد الشعب اللبناني، وهي الجرائم التي تفوق حتى السجل الوحشي للسلطات العسكرية الإسرائيلية في السنوات العديدة الماضية، وتذكر بعداً عنها على لبنان في عام ١٩٨٢.

كانت تؤدي كل مرة إلى مزيد من البؤس وتشريد الآلاف المدنيين اللبنانيين الأبراء.

وإن نظر الجمعية العامة في الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب اللبناني مناسب تماماً وحسن التوقيت. وهذا صحيح بصورة خاصة بسبب غياب تصدي مجلس الأمن لها على نحو جاد وفعال، مما يعني في الواقع ثبوت تقصير المجلس تقريباً مأساوياً في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين.

وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، ظلت إسرائيل طوال عقدٍ تقريراً لا تغيره أي اهتمام دون أن تتعرض للعقاب. وقد منع المجلس في السنوات الـ١٨ الماضية من اتخاذ أيّة خطوة لوضع حد لعدم الامتثال الفاضح هذا. علاوة على ذلك يشعر المجلس بالشلل إزاء التصدي الفعال للعدوان الأخير الذي تشنّه إسرائيل على لبنان، وهو العدوان الذي لم تترتب عليه آثار إنسانية لا حد لها فحسب، بل يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

والأسوأ من ذلك أن إسرائيل وراعيها يبذلان محاولات داخل المجلس لإعادة تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وجعل مطالباته غير المشروطة بالانسحاب مرهونة بعناصر خارجية عن نطاقه. إن حجتها ببساطة خاطئة وغير منطقية، لأنها تجعل تنفيذ قرار صادر عن مجلس الأمن مشروطاً بظروف لم تكن موجودة أصلاً وقت اتخاذها، كما أنها تبرر العدوان واستمرار الاحتلال للأراضي بالقوة والإمعان عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

ومما يثير الدهشة أن نلاحظ أن لبنان، حكومة وشعباً، الذي يناضل من أجل تحرير أراضيه من الاحتلال أجنبي طال أمده - وهو حق طبيعي وغير قابل للتصرف يعترف به القانون الدولي ويجسد ميثاق الأمم المتحدة - يطلب إليه أن يتخلّى عن حقه في الدفاع عن النفس ومن ثم الإذعان للعدوان والاحتلال وعدم الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن المجلس، الذي يعمل بنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة والذي يجب أن يكون مسؤولاً دستورياً

قبل أن يصبح موجوداً؛ وهذا ينطبق على عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). وعلاوة على ذلك، فإن الأدعاءات المختلفة التي توجهها إسرائيل ضد الآخرين ليست سوى حملة إعلامية مضللة وتشويه للمعلومات بغية صرف الانتباه عن جرائمها.

والحقيقة ببساطة هي أنه على الرغم من المظهر المضلّ للصهاينة، فإن الإرهاب والاحتلال والعدوان مظهر ثابت، بل مكون طبيعي لخطبة الصهاينة في منطقتنا. وهذا الأمر، إلى جانب عدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، هما السببان الرئيسيان لأزمة الشرق الأوسط. وما لم يتم التصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة على النحو المناسب، فإن تحقيق سلام واستقرار عادلين وراسخين في الشرق الأوسط سيكون بعيداً عن الواقع.

إن أولئك الذين شجعوا أساساً العدوان والجرائم والتصلب الإسرائيلي داخل مجلس الأمن وخارجها، حتى على حساب تقويض قرارات مجلس الأمن، والذين قدموه أساساً اقتراحات منحازة تماماً لحماية المعتدي، هم متحيزون بصورة واضحة وباعتراف الجميع. والنهج الاحتكري الذي ينتهجونه وتأييد إسرائيل لدورهم لا يعلمان إلا على تفاقم مسألة مصداقتهم.

وفي الوقت نفسه، يتحتم على المجتمع الدولي برمهته وعلى أصحاب التنفيذ أولئك أن يتذدوا كل خطوة من أجل وضع حد للفظائع الإسرائيلية ضد لبنان والمدنيين اللبنانيين. وفي هذا السياق، فإن جمهورية إيران الإسلامية، إضافة إلى توفيرها مساعدات إنسانية على اتصال وثيق مع سوريا ولبنان، فضلاً عن إيطاليا بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي، وفرنسا وروسيا.

إن تفاهم تموز/يوليه ١٩٩٣ الذي تم التوصل إليه عقب جهود مكثفة مشتركة بذلك إيران وسوريا، يمكن أن يوفر الأساس لهذه الجهود. ومع ذلك، ينبغي مراعاة أن تفاهم عام ١٩٩٣ انتهكته إسرائيل ٢٣١ مرة قبل شن عدوانها الأخير، ويلزم بالتالي تقديم ضمانات تتصف بالصدقية لكفالة عدم تكرار انتهاكات مشابهة

لضحايا القصف الذي تعرض له موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أدخلت الرعب إلى قلوبنا جميعا.

إننا نشعر بحزن وقلق عميقين لرؤيه عشرات المدنيين الأبرياء يلقون حتفهم في ملجاً كان من المفترض أن يكون خاضعاً لحماية الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يؤكد من جديد تعاطفه الأخوي وتعازيه لحكومة وشعب لبنان. إن مأساة لبنان تمثل تحذيراً للمجتمع الدولي. ونحن نشاطره معاناته ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لوضع نهاية سريعة لها.

إن سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي وحدوده الدولية تتعرض للتجاهل والانتهاك مرة أخرى، بما يتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأبسط قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية.

ومن الناحية الأساسية، لم يكن هناك فرق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وتدفقت طوابير المشردين بين الهاجرين من ديارهم بمشاعر الإحباط والقنوط، والأخطر من ذلك ربما فقدوا إلى الأبد بصيص الثقة بأن المنطقة دخلت عهداً جديداً يحق فيه للبنان أن يصبو إليه بعد أن عاش سنوات حالكة عديدة.

ولا بد لنا أيضاً أن نستذكر الأضرار الخطيرة التي ألحقت بالهيكل الأساسيات للبنان، مما أدى إلى توجيه ضربة وحشية لجهود البلاد المبذولة من أجل التعمير والتنمية، والتي يضطلع بها بشجاعة بالغة منذ عودة السلام. وبإضافة إلى ذلك، شلت الهجمات العسكرية، التي تشن من البر والبحر والجو، حياة السكان المدنيين ودمرت الواقع الأثري المحمي دولياً.

إن الوضع خطير للغاية، وهو يتطلب تقديم مساعدة إنسانية طارئة، يتبعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص - إيصالها على الفور إلى حكومة وشعب لبنان. ويحدونا وطيد الأمل في أن لا يتعطل إيصال المساعدة إلى المحتجزين، نظراً لمساس الحاجة إليها. ولا بد لنا أيضاً أن نؤكد على الحاجة إلى ضمان الحماية والأمن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واحترام حرية حركتها.

ومنطقياً أمام جميع الأعضاء، المجددين في هذه الجمعية العامة، ينبغي أن يطلب إليه تفسير هذه المخاللة والكف عن تقويض قراراته والإضرار بمصداقية المنظمة كلها من جراء ذلك.

ويجب على الجمعية العامة، بدورها، كما أوضح رئيس لبنان بالأمس، أن تعبر عن الرأي العام الدولي بأن تدين بأشد العبارات الفظائع الإسرائيلية في لبنان، وأن تطالب بوقفها فوراً، مع تحمل إسرائيل المسؤولية عن جرائمها ضد الإنسانية، وعن الأضرار والخسائر التي ألحقتها بلبنان وبسكانه. ويجب أن تطالب الجمعية إسرائيل أيضاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط.

وكما شهدنا المرة تلو الأخرى، فإن التهاون مع المعتدين و مجرمي الحرب يؤدي دوماً إلى المزيد من البؤس والشقاء. ولا بد للجمعية العامة، التي كانت الرائدة في رفض سياسة المهادة في حالة البوسنة، أن تكون مرة أخرى الرائدة في هذه الحالة، وأن تسمم وبالتالي في وضع نهاية فورية وواقعية ودائمة لموجة العنف وسفك الدماء.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفووية عن الفرنسية): سيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن سعادتي وفدي لرؤيتكم تترأسون بحكمة ومقدرة أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

ويود وفدي أيضاً أن يفتتم هذه الفرصة ليعرب عن ترحيبه الحار بصاحب الفخامنة السيد إلياس الهراوي، رئيس الجمهورية اللبنانية. إن وجوده في مدینتنا ووسلطنا يشهد على الأهمية التي تعلقها بلاده على دور الأمم المتحدة في إيجاد تسوية للأزمة اللبنانية، ويفؤد بأشد التعبير على المأساة التي يعيشها بلدنا.

منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ازداد الوضع المشين في لبنان تدهوراً، واتسعت رقعة المناطق التي تجري فيه أعمال العنف. كما أن الخسائر في الأرواح البشرية والدمار تزداد يوماً بعد يوم. وإن الصورة المروعة

المسعى التاريخي المتعدد، الذي ما زالت شعوب المنطقة تعلق عليه كبير آمالها، بالرغم من كل ما حدث.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشعر فرنسا بعميق القلق إزاء الحالة في لبنان. فتصاعد أعمال العنف، وتزايد أعداد الضحايا، ومعظمهم من المدنيين، والمخاطر الجدية التي تعترض استمرار مسيرة السلام، وانتهاكات السلام الإقليمية، والضرر الذي لحق بجمود إعادة إعمار توضح كلها فلق المجتمع الدولي. كما أنها تبرر المساعي الدبلوماسية الجارية، واعتماد مجلس الأمن للقرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) وانعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة.

أود أولاً أن أعرب عن عميق مشاعر فرنسا إزاء المأساة الإنسانية التي يعيشهما لبنان الآن. فقد اضطرر مئات الآلاف من المواطنين إلى مغادرة ديارهم؛ وهناك ١٥٠ لبنانياً مدنياً لقوا حتفهم، ١٠٠ منهم قعوا حبهم في مذبحة قانا؛ وجرح مئات المدنيين؛ و تعرضت للقصف أهداف مدنية عديدة. ويجب إرسال الإعانتات فوراً من المجتمع الدولي. وينبغي ألا يجري بعد الآن استهداف السكان المدنيين والمنشآت المدنية. وينبغي أيضاً احترام أمن وحرية حرفة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان احتراماً كاملاً، وبخاصة في الوضع الحالي، وذلك كي تتمكن قوة الأمم المتحدة للسلام من الأضطلاع بمهامها الإنسانية بفعالية. ويجب أن تخمن فوراً حرية الحركة على الطريق الساحلي الذي يتيح لقوافل الإغاثة الإنسانية حرية الوصول إلى الجزء الجنوبي من البلاد.

وتأمل فرنسا أيضاً في ألا يضطر لبنان، بعد ١٧ عاماً من المواجهات والمحن، وبعد أربع سنوات من عملية إعادة التعمير والإعاش التي نجم عنها عدد من المصاعب بالنسبة لسكانه، إلى تحمل تكفة الدمار الذي أسفرت عنه أحداث الأيام الـ ١٢ الأخيرة. ولذلك فإننا نتوجه بنداءً من أجل التضامن الدولي كي يساعد الجميع - وفي المقام الأول المؤسسات المالية الدولية - في الجهد المبذول وبأسرع ما يمكن لإصلاحضرر الذي لحق بالبنية الأساسية للبلد، وبخاصة في مجال الطاقة والإسكان المدني. ويجب أن يكون بإمكان الـ ٢٠٠٠٠ شخص الذين اضطروا للمغادرة جنوب لبنان العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. ولقد

إن التطورات المؤسفة التي طرأت على الوضع في لبنان تهدد بصورة خطيرة مسار عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. إن هذا التصعيد، الناجم بصورة خاصة عن استخدام القوة على نحو غير مناسب، يضع الإرادة التي أعرّب عنها ماراً وتكراراً على إيصال عملية السلام إلى خاتمة ذاتية موضع الشك والتساؤل.

ولا يمكن للمغرب أن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه التطورات المقلقة. وللهذا السبب فإنه لم يتتردد في الإسهام في الجهود المبذولة لوقف أعمال العدوان في لبنان على الفور، وهي الجهود التي ينبغي الترحيب بها بروح بناءة، وينبغي للمعنيين تتبع خططاها.

إن بلدي يأمل في أن يفضي تكثيف هذه الجهد، التي تبذل بدأب منذ بضعة أيام، إلى ترتيب يقوم على أسس عادلة ومتينة ودائمة من أجل التمكن في النهاية من حماية لبنان من التهديدات التي يتعرض لها كل ما أنجزه حتى الآن، وإخمام نار بؤرة التوتر هذه إلى الأبد. وينبغي لمثل هذا الترتيب أن يعيد الحياة إلى مسيرة السلام، التي تؤيدها دون تحفظ، والتي يجب أن تفضي إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعودة الجولان إلى سوريا في إطار احترام القانون الدولي والمصالح المشروعة لجميع الأطراف.

لقد اتفق المجتمع الدولي بأسره على أن تكون هذه أسس السلام العادل وال دائم وال شامل الذي يفتح الطريق أمام الشرق الأوسط صوب الاستقرار والأمن والتعايش السلمي، في كنف الاحترام والتعاون المتبادلين.

هناك تحديات عديدة تنتظرنا وسوف تستمر هذه التحديات حتى عندما يصبح السلام الشامل واقعاً ملماً. دعونا لا نتحمل مسؤولية تأخير مسيرة السلام على نحو غير ملائم، ودعونا لا نقدم لأعدائها أسلحة لمكافحتها. دعونا نتجاوز هذه المأساة بسرعة، ونعمل على حل المسائل المتعلقة بروح من حسن النية، ونجعل السلام أمراً لا رجعة فيه. دعونا لا ننسى أن الأحداث الأخيرة، وما واكتها من صعوبات، هي جزء من الأخطار التي تهدد السلام الهش، هذا السلام الذي لم يستتب إلا جزئياً حتى الآن. دعونا نخمن ألا نفعل أي شيء قد يزيد في تأخير السلام الذي طال انتظاره، أو يعرض للخطر هذا

وسلسلة الأحداث التي أسفرت عنها الهجمات الإرهابية الخطيرة التي شنت ضد إسرائيل وما تبعها مؤخراً من تدابير مضادة، تضمنت حتى عدم الافتراض بمركز قوات منظمتنا، لتمثل تهديداً خطيراً لاستمرار عملية السلام.

ونعتقد أن جميع أجهزة الأمم المتحدة التي تقع على عاتقها مسؤولية السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تتخذ موقفاً حيال الموضوع المعروض علينا، فخطورة الحالة تتطلب ذلك.

وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، الذي يتضمن على ما نعتقد العناصر الأساسية لاستعادة الظروف التي تصبح فيها مواصلة عملية السلام حقيقة واقعة - وهي الوقف الفوري للأعمال العدوانية واحترام جميع الأطراف فوراً دون شروط أمن السكان المدنيين وأمن وحرية حرقة أفراد الأمم المتحدة المتنسبين للعمل في لبنان.

ويجب أن يحترم ذلك القرار، شأنه شأن جميع قرارات مجلس الأمن الأخرى المتصلة بالحالة في لبنان. ونؤيد بالكامل أحکام القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، فيما يتصل بضرورة تعبئة طاقات المجتمع الدولي بغية التخفيف على نحو عاجل من الآلام التي يكابدها المدنيون في لبنان ومساعدة الحكومة في عملية إعادة بناء البلد، التي توقفت مرة أخرى، بعد أن كانت عملية التغلب على الخسائر التي سببها أكثر من ١٥ سنة من العنف قد بدأت.

وبالتالي، نود أن نعلن قرار حكومة الأرجنتين بأن ترسل فوراً الأدوية والأغذية والإمدادات الأخرى إلى شعب لبنان في طائرتين من طائرات القوات الجوية الأرجنتينية المصممة خصيصاً للقيام بالمهام الإنسانية، وستنفذ عملية شحن هذه الإمدادات بالتعاون مع منطوري الأمم المتحدة في سياق مبادرة الخوذ البيضاء، وقرار الجمعية العامة ١٩٥٠.

وتشجب جمهورية الأرجنتين بعمق وصراحة الخسائر في الأرواح، والتضحيات البشرية الهائلة والخسائر المادية الجسيمة التي سببها الأحداث الأخيرة في لبنان. ومن المؤلم بصفة خاصة أن نرى

بدأت فرنسا بإصلاح محطات الطاقة التي دمرت، وذلك كي يكون بالإمكان تزويد سكان بيروت بالطاقة في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بإرسال مساعدات طارئة ستصل عما قريب إلى ٣ مليارات فرنك فرنسي.

غير أن العمل الإنساني وإعادة الإعمار لا يكفيان. وتأمل فرنسا أن تتكلل الجهد الدبلوماسي، أي جهودها وجهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، بالنجاح السريع. فهي تطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإبرام اتفاق دائم. وتطالب أيضاً باحترام المبادئ الرئيسية التي حددتها المجتمع الدولي: ألا وهي تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطالب بالاحترام الصارم للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدود المعترف بها دولياً؛ وحق جميع الدول في المنطقة، ولا سيما لبنان واسرائيل، في العيش بسلام وأمن، والذي يعني بصورة خاصة أن السكان المدنيين على طرف في الحدود لديهم الحق في العيش دون خوف من أن يصبحوا ضحايا لـ«أعمال القتال والعنف».

وتؤكد فرنسا على أهمية الاستئناف السريع لمفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان، وفي هذا المضمار نذكر الجمعية باستعدادها للإسهام في تعريف وتطبيق الضمادات الأمنية التي قد يثبت أنها ضرورية.

وأخيراً، نود أن نعرب عنأملنا بأن الحل للأزمة الحالية سيمثل خطوة نحو إحلال سلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط طال انتظاره.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): منذ عام ١٩٩٢ ما فتئنا نتابع بأمل حقيقي التقدم الكبير الذي تحقق في مسيرة السلام في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، بدأ انتخابات التي جرت قبل أشهر قليلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكأنها بشائر خير للسلام في المنطقة. وأشار هذا التقدم آمال المجتمع الدولي بإمكانية التوصل إلى تسوية للصراعات العديدة المعقدة في الشرق الأوسط.

وإن الحالة البالغة الصعوبة في لبنان اليوم تبدو خطيرة على نحو خاص في ضوء هذه الآمال.

ونتعهد بمساعدة الجميع على السير على هذا الطريق.
ولنأمل أن نتجاوز هذه الحالة.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ضجت هذه القاعة، قبل خمسة شهور، خلال المناقشة الأولى للبند قيد النظر بأصوات قوية من الدعم والتشجيع لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورغم أن وفاة رئيس الوزراء اسحق رابين كانت بمثابة ضربة خطيرة لعملية السلام. جرى التأكيد باستمرار على أن أعظم الصراعات تعقيدا وأشدّها صعوبة يمكن التغلب عليها من خلال الحوار الصريح بعقلية مفتوحة.

وللأسف، أن الحالة في لبنان وعلى طول الحدود بين إسرائيل ولبنان طوال الأسبوعين الماضيين دفعت بعملية السلام إلى طريق صعب. ورغم المطالبة بالوقف الفوري للأعمال العدائية، ولا سيما من خلال قرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) ظلت الحالة في المنطقة تتدحرج يوما بعد يوم، متسقة في تأكيل عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. ومما يخيب الآمال أن نشهد جسور الثقة المتبادلة والتفاهم المشترك، التي أقيمت بجهود ضخمة وحساسة، تستبدل بالريبة والعنف.

وكما أكد وفدي في عدة مناسبات لا يمكن أن يستكمل السلام في الشرق الأوسط دون المصالحة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسوريا، وإسرائيل وفلسطين، وهو ما توحّاه مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١. وترتبط هذه المسارات الثلاثة على نحو وثيق، ويؤثر كل منها على غيره تأثيرا مباشرا. ويعرف المجتمع الدولي بالأهمية الحيوية لهذه العلاقة المتداخلة بتشجيعه بالإجماع الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير، بينما يشجب الهجمات الإرهابية الأخيرة على إسرائيل ويُشجب المصابع التي يكابدها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

إن الأفعال العدائية الجارية في لبنان وفيما حولها تسبّب أيضاً الاشتغال البالغ من منظور السلم والأمن الإقليميين. وإننا نلاحظ بخيبة أمل كبيرة أن سيادة لبنان ووحدة أراضيه تداوس بالأقدام، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة.

شعباً لا يزال يكابد العنف بعد أن أنهكته أطول وأقسى الحروب الأهلية في التاريخ، كما لو أن السلم بالنسبة له حلم مستحيل التتحقق. ولكننا نأسف أيضاً لخسائر في الأرواح التي وقعت بين الإسرائيлиين بسبب الإرهاب أو بسبب استخدام الصواريخ.

وتتعاطف حكومتي أيضاً بإخلاص مع حكومة فيجي بسبب الهجوم على أفرادها العسكريين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين كانوا يحاولون بخصلهم النبيلة باعتبارهم من أصحاب الخوذ الزرق، التخفيف من المعاناة الإنسانية في الميدان. ونعتقد أن احترام موظفي الأمم المتحدة وكفالة أمنهم أمر ضروري إذا كان لقوة الأمم المتحدة أن تنجح في أداء مهمتها. ونرحب بالوضوح الكبير في نص القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) بشأن الموضوع، الذي نتفق معه تماماً.

ولنأمل أيضاً أن تختتم بنجاح جميع المبادرات الدبلوماسية الأخيرة لتحقيق استعادة السلام في الشرق الأوسط على نحو عاجل وأن تنفذ بأسلوب متضاد ومشترك. وفي نفس الوقت، نردد أن نعرب عن دعمنا الكامل لهذه المبادرات وأن نعرب عن تقديرنا لجميع الحكومات التي تشارك فيها بحماس وعلى نحو مباشر.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد حق جميع الدول في المنطقة وحق شعوبها، التي نرتبط بها بأواصر خاصة للغاية - في العيش في ظل ظروف من الأمان والسلام. ولا يجب أن نسمح لقوى، سواء من جانب الإرهابيين أو الجيوش النظامية، بأن تسود. والسبيل الوحيد هو أن يسود التعلق والمقاؤضات السلمية، مهما طالت ومهما كانت درجة تعقدتها. أما السلام المفروض بالبنادق فليس أكثر من هدنة، بل وأقل من هدنة في بعض الأوقات.

ولهذا نحث جميع الأطراف على أن تتخذ جميع الإجراءات بلا استثناء من أجل وقف عملياتها المسلحة وأعمال العنف ومواصلة السير بقوة على طريق عملية السلام من أجل التقدم على طريق التفاوض، الذي سيكفل النجاح الدائم. إن السلام لا يمكن أن يكون وليد الرعب. والأمل لن ينمو من العنف. إن الاحترام المتبادل والسماح بالتنوع هو الذي ييسر تصور طريق مشترك يكون فيه يتمتع بالحياة في سلام هدف الجميع.

الأطراف في المنطقة. لذلك فإن كوريا تكرر الإعراب عن رأيها القوي بأنه لا يمكن للأطراف المعنية أن تتغلب على هذه العقبات الكاداء التي تقف في طريق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط إلا بالحوار المتسم بانفتاح الذهن والجدية.

وجمهورية كوريا ملتزمة اقتناعاً تاماً بأن الوسائل العسكرية لن توفر الحل الكفيل بتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. إن استمرار الأعمال العدائية وإزهاق الأرواح البشرية ودمير الممتلكات ليس من شأنها سوى إعطاء المتطرفين حججاً جديدة لـ«علاقة عملية السلام» وستلقي بظلال قائمة على آفاق تحقيق السلام العادل الدائم والشامل في المنطقة.

ومن نافلة القول إن ما تمس إليه الحاجة في هذه المرحلة الحاسمة هو وضع حد للأعمال القتل الخرقاء للأبرياء وتدمير ممتلكات المدنيين وذلك عن طريق الوقف الفوري للأعمال العدائية ومن ثم الحيلولة دون انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط.

لذلك يشاطر وفدي نداءات المجتمع الدولي إلى الطرفين لوقف الأعمال العدائية فوراً واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حتى يمكن ضمان إعطاء فرصة للسلام في المنطقة.

وفي هذا الصدد نرحب بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي حالياً من أجل استعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة. ويحدونا وطيد الأمل أن تؤتي هذه الجهود المتضاغفة ثمارها بأسرع ما يمكن.

وختاماً، يود وفدي الإعراب عن أمله القوي في أن يكون انعقاد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بمثابة نداء واضح للمجتمع الدولي من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية.

السيد بيرغ (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر مرة أخرى، حيث أن تدهور الحالة يلحق المزيد من الضرر بتلك العملية الهشة بالفعل.

وبالضبط كما أن إسرائيل الحق في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً دون تهديد بالقوة أو الأعمال العدائية، كما أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، فإن سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً يجب أيضاً احترامها على نحو صارم، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). ومن رأينا أن مجلس الأمن ناقش المسألة أساساً في هذا السياق واتخذ القرار رقم ١٠٥٢ (١٩٩٦) في الأسبوع الماضي بالإجماع.

ورغم هذا القرار، ورغم نداءات المجتمع الدولي، استمرت الأعمال العدائية دون توقف، وظللت الحالة قائمة. ومن المؤسف أن هذا العنف ترك أبغض آثاره على المدنيين الأبرياء العزل حيث بلغ عدد اللاجئين ما يقرب من نصف مليون، الأمر الذي تسبب في زيادة تفاقم الحالة الإنسانية في منطقة الصراع.

ونشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين نتيجة استمرار استهداف المدن والقرى من جانب الطرفين. وتشكل هذه الأعمال العدائية ضد المدنيين انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكل من لبنان وأسرائيل طرف فيها.

يوم الخميس الماضي شعر المجتمع الدولي بالفزع من جراء قصف قوات الدفاع الإسرائيلي لموقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي قُتِل فيه أكثر من ١٠٠ مدني، وأصيب عدد أكبر من الناس، كان من بينهم ثلاثة من حفظة السلام الفيجيين. ونود أن نقدم تعازينا المخلصة لحكومة فيجي ولبنان وكذلك لأسر الضحايا المكلومة.

ونؤمن إيماناً قوياً بأن أي تدبير من تدابير الدفاع عن النفس ينبغي أن يكون مقيداً بمبدأ التنااسب الراسخ في القانون الدولي. ولهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك مبرر لمثل هذا الاعتداء على موقع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أو لاي عمل عسكري واسع النطاق من جانب قوات الدفاع الإسرائيلي ضد لبنان.

والحالة الحالية تذكرة واضحة بالعقبات الكبيرة أمام التغلب على الشكوك والكراهية عميقية الجذور بين

السيد أغاثو كليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قبرص، التي ترتبط بحارها ل لبنان بأواصر تقليدية من الصداقة الوثيقة، لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الأزمة والأحداث المأساوية في المنطقة.

إن تلك الأحداث لا تسبب التعasse الإنسانية والدمار فحسب بل وتشكل أيضاً تهديداً خطيراً للعملية السلام والاستقرار في منطقتنا السريعة التأثر. ونحن تتبع بقلق كبير التفاقم الأخير في الحالة في لبنان، ونشعر بالقلق البالغ إزاء تصاعد الأعمال العدائية وأعمال العنف مما يتسبب في معاناة وعنة كبيرة في المنطقة.

وتشعر حكومة قبرص وشعبها بالأسف البالغ للخسارة في الأرواح والمعاناة التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء في المنطقة، بما في ذلك بصفة خاصة مأساة قانا، وتعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. كما تعرب عن تعازينا للشخصين اللذين أصيبا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واستجابة لنداء الأمم المتحدة للمساعدة، نتيجة لحالة الطوارئ في لبنان، التي أدت إلى تشيريد أكثر من ٤٠٠٠ شخص، ستتخذ حكومتي إجراءات عاجلة لتقديم المساعدة الإنسانية تخفيفاً للاحتياجات العاجلة.

إن قبرص ترتبط بعلاقات ممتازة مع جميع الدول في المنطقة وتسعى جاهدة من أجل القيام بدور بناء في رعاية الاستقرار والتعاون الإقليميين. ولبنان بلد هام في المنطقة ولا يخالفنا شك في أنه يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في الشرق الأوسط بصورة جديدة.

وما فتنا نتابع بإعجاب خطى التعمير الاقتصادي والتنمية في ذلك البلد، الأمر الذي يعبر عن صلابة ودأب شعبه الموهوب. لكن للأسف يتعرض كل هذا للخطر مرة أخرى.

وتدل الأحداث الأخيرة على الطبيعة غير المستقرة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتبرز الحاجة الملحة إلى مخاضعة الجهود المبذولة من أجل بقائهما والتوصل في نهاية المطاف إلى نتائج ناجحة يعلق ملايين

إتنا في جنوب أفريقيا، إذ نعرف ما تسببه المواجهة العنيفة من ألم ومعاناة، نرى أنه يقع علينا التزام أديبي أن نرفع أصواتنا في نداء قوي من أجل الحل السياسي السلمي لجميع المواجهات. لذلك أعربت حكومتي في الأيام القليلة الماضية عن إدانتها للتصاعد الحالي للصراع.

ولقد أوضحنا إيماناً القوي بأن تكثيف الصراع الحالي ليس من شأنه سوى خدمة أهداف تلك القوة التي ت يريد تمزيق عملية السلام في الشرق الأوسط وهي العملية التي تلتزم بها جنوب أفريقيا بقوة.

ويشعر وفدي بالجزع بوجه خاص إزاء الاستهانة التامة بالاتفاقات الدولية التي تنظم حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يستحق الإدانة القوية اعتداء القوات الإسرائيلية على مخيم لاجئي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي أودى بحياة مدنيين أبرياء كثیرین.

وينبغي حمل إسرائيل على الكف عن هجماتها التي تشكل فيما يبدو سياسة للمسؤولية الجماعية والعقاب الجماعي. ومن المحتم أن يؤدي هذا القتل العشوائي وبتر أطراف الأشخاص العزل إلى تصلب المواقف وتأكل الإرادة اللازمة لحل الصراع سلمياً.

وأيا كانت المشاكل التي فجرت هذه الأزمة، فإن وفدي يرى أن طريق التقدم إلى السلام الشامل والعادل وال دائم لا يمكن أن يقوم على القوة والعنف. لذلك فإن جنوب أفريقيا تحث إسرائيل على ضبط النفس وتناشد جميع الأطراف المعنية في الصراع الحالي أن تستجيب للجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية بطريق الوساطة وأن تعيد عملية السلام إلى مسارها مرة أخرى.

وعلاوة على هذا، يرى وفدي أن الحل الدائم للأزمة في الشرق الأوسط يمكن في التزام الأطراف المعنية بأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

وينبغي لهذه الهيئة أن تتصرف الآن لتسهيل اتخاذ إجراء أكثر حسماً من أجل تحقيق السلام في تلك المنطقة.

وتدعو بروني دار السلام إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية بين الأطراف المعنية، وتطلب إلى الأمم المتحدة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إلى انسحاب الإسرائييليين الفوري من المنطقة العازلة في جنوب لبنان ووادي البقاع.

وترحب بروني دار السلام أيضاً بالجهود الدبلوماسية الحاربة التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاء أوروبا، وتأمل في إمكان تحقيق وقف فوري لإطلاق النار بين جميع الأطراف المعنية. وبصفتنا دولة صغيرة، نؤكد مجدداً تأييدنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفي الوقت نفسه، نعترف بحق جميع دول المنطقة في الوجود، وفي العيش بسلام مع جيرانها ضمن حدود آمنة ومحترفة بها دولياً. ونشجب بشدة العبارات الإلهاب وأعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء.

السيد ايويكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الأحداث المؤسفة والمعاناة التي يتعرض لها لبنان في الأيام الأخيرة تحثنا على الالتفات إلى الضحايا والأسر المنكوبة والإعراب لهم عن عميق تضامننا معهم وحزننا لهم. ونتوجه بمشاعرنا تلك إلى لبنان شعباً وحكومة من خلال فخامة رئيس الجمهورية اللبناني، السيد الياس الهراوي الذي أبرز حضوره في هذه الجمعية أمس الأبعاد المقلقة للأزمة الخطيرة في بلده.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبيبي (الكونغو).

ويستذكر وفقد بلدي وقوع قتلى وجرحى، ونشرع بالجزع إزاء هجارة الناس نتيجة القصف. ونحن نقول هذا بنفس القدر من الإخلاص الذي أعربنا به عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية التي أغرقت إسرائيل في الحزن قبل أسبوعين قليلة، وقبل أشهر عندما اغتيل رئيس وزراء إسرائيل، اسحق رابين، الذي ينبغي أن تكون دعوته إلى السلام مصدر إلهام ومثلاً.

والجمعية العامة، إذ تجتمع للتصدي للقصف الإسرائيلي على لبنان، إنما تتصدى لأحد الشرور التي لا تكفي عن تهديد الجوهر الروحي والفكري للمجتمعات وللمجتمع الدولي بصورة عامة. والطريقة الأولى لمكافحة الشر هي تحديده وتعريفه. فأعمال الهجومية التي يقوم بها حزب الله يجب أن تتوقف، مثلما يجب أن تتوقف

الناس في المنطقة وعلى الصعيد الدولي آملاً كبيرة عليها.

وتأكيد حكومتي جميع المبادرات والجهود المبذولة من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة. ومشاركة المجتمع الدولي في الدعوة إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار. وبؤكد مجدداً تأييدنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفي الوقت نفسه، نعترف بحق جميع دول المنطقة في الوجود، وفي العيش بسلام مع جيرانها ضمن حدود آمنة ومحترفة بها دولياً. ونشجب بشدة العبارات الإلهاب وأعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء.

وأن احتمال وجود شرق أو سط مسلح ومذہر هو حلم يراود الجميع. ومع ذلك، لا يمكن تحقيقه بالعنف أو بزيادة القدرة العسكرية، وإنما بالرؤية المشتركة ووحدتها لمستقبل أفضل من خلال الاستقرار، والتقدم الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، ويحدو بلدي وحكومتي الأمل في ألا يتبدد هذا الحلم.

السيد جل الدين (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد دفع بالعالم في غضون السنوات القليلة الماضية إلى الاعتقاد بأن السلام تحقق أخيراً في الشرق الأوسط، والمأسوف أن القصف المتواصل على لبنان يعرض عملية السلام الراهنة للخطر. والهجوم على السكان المدنيين في جنوب لبنان أسفر عن وقوع جرحى وقتلى بين السكان الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، فضلاً عن تشريد مئات الآلاف اللاجئين. والعمل العسكري يهدد أيضاً على نحو خطير سلامه وأرواح حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ويعوق اضطلاعهم بالمهام الموكولة إليهم.

وتشعر بروني دار السلام بقلق عميق إزاء هذا العمل العسكري الذي ينتهك بصورة واضحة مبادئ الأمم المتحدة، وسيادته واستقلاله السياسي. ويهدد الهجوم السلام والأمن في الشرق الأوسط، ويمكن أن يعرض عملية السلام الراهنة للخطر، وهي العملية التي ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية شاملة في المنطقة. وبالتالي تدين بروني دار السلام هذا الهجوم.

وجميعنا، هنا في الأمم المتحدة، الذين أعربنا عن التزامنا وإيماننا بإرساء السلام العادل وال دائم في الشرق الأوسط، نعلم أن السلام، في أي مكان في العالم لا يمكن أن يعتمد فقط على إزالة الخلافات السياسية. إننا نعرف أن السلام يتعلق أيضاً بالعدالة والتسامح والقضاء على كل أسباب الصراع، بما فيها تلك التي تensem في التخلف والفقر. ونعلم كذلك أن بلوغ السلام والأمن - الهدفين المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة - والذين هما أفضل من الحرب والفوضى، مسألة بالغة الصعوبة أيضاً.

ولا نعتقد أن الرؤية التي تفترط في تبسيط العناصر التي تتتألف منها الحالة في الشرق الأوسط تفيد كثيراً في اقتراح الحلول. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن العنف والإرهاب ليس من شأنهما إلا عرقلة التسويات والحلول المنشودة، والتقدم في مسيرة السلام. ووفد بلدي يؤيد أي إجراء يستهدف التخفيف من معاناة السكان المدنيين في لبنان، الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدة الدولية. وسيدعم وفد بلدي أيضاً أية أعمال يضطلع بها لإصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالإقليم اللبناني، والدمار الذي حل بمدينة صور التي عجزت الحوادث الجغرافية والتاريخية عن النيل من قيمة أي حجر فيها.

وفي هذه الجمعية العامة، وكما حدث مرات عديدة خلال الخمسين عاماً الماضية، يضعنا الواقع وجهاً لوجه أمام الحاجة الملحة إلى البحث عن السلام وتعزيز وحدة السلوك الإنساني، دون الإضرار بأي شيء أو أي شخص، وهذه هي المهمة الأولى للدول والساسة، وهي تتناقض مع الخوف والتهديدات والعنف والإرهاب السياسي وإرهاب الدولة، والقسوة والظلم، وأي عمل يتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

السيد جياكوميني (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد جمهورية سان مارينو، إذ يتكلم في الدورة الخمسين للجمعية العامة، التي استؤنست للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، أن يعرب عن دهشة حكومته وحزنها من دوامة العنف الجديدة التي تعصف بالمنطقة.

ومرة أخرى يبدو أن العنف يطفئ على الدبلوماسية والحوار وتبادل الآراء. إن الوضع في هذه المنطقة التي

الأعمال الهجومية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية. وتبثير العنف كوسيلة لكتب أنواع أخرى من العنف يؤدي إلى شر أعمى لا يسعه إلا أن يثير قلق وازعاج المجتمع الدولي الذي اجتمع سعياً منه للحفاظ على السلام والأمن. وأعمال القصف الإسرائيلي في لبنان تفسر كعمل عقابي. وهذا العمل العقابي، مثلما شاهدنا، أودى بأرواح بريئة.

ومن المتعدد فعلياً أن يولد العنف اتفاقاً وسلاماً. ولهذا السبب الأولي، لا يمكن للأمم المتحدة أن توافق على أي مبدأ أخلاقي للعقوبة من شأنه أن يغذي الحقد، ويفضي طابع التطرف على القضايا فيسمها ويضعها في صفة الجريمة والإرهاب والوحشية. وإن نوايا إسرائيل باتت تلطفها دماء ضحايا القصف البريء في لبنان. وأولئك الضحايا البريء أعطوا أعمال القصف أبعاداً جديدة لطخت بعمق ضمير البشرية، ودفعت بالمجتمع الدولي إلى الذهاب إلى أبعد من الكلام ليلزم نفسه باتخاذ تدابير لمنع تكرار هذه الأحداث، ولتكلفة احترام اتفاقات جنيف، ولحماية المدنيين من قسوة ووحشية نزاع مسلح عديم الرحمة.

ومن بين أولئك الضحايا البريء أفراد من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. إن قصف مقر كتيبة فيجي في قانا بأسلحة متطرفة دقيقة التصويب أودى بحياة أكثر من مائة لاجئ لبناني من الرجال والنساء والأطفال. وتسبب في جرح كثرين آخرين منهم ثلاثة جنود من فرقة فيجي التي تستحق جهودها من أجل إحلال السلام امتنان الدول الأعضاء في منظمتنا. ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة عندما بلغته هذه المعلومات. وبالنظر إلى كل هذه الأحداث، ولا سيما تلك التي وقعت في ١٨ نيسان/أبريل، وبعد اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٠٥٢ (١٩٩٦)، أبرزت حكومة بناما الحاجة إلى مواجهة المشاكل بحذر وتعقل بغية تجنب الأمم مزيد من الآلام والآحزان.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى، أمام الجمعية العامة، على ضرورة احترام مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالصداقة والتعاون بين الأمم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. إن الطريق إلى السلام يتطلب الامتثال المبكر لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يركز على الاحترام التام لاستقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

لبنان، الذي كان يحتمي فيه مئات من اللاجئين اللبنانيين، مما أدى إلى مصرع مدنيين أبرياء وأفراد من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وقد شعرت باكستان، حكومة وشعباً، بالصدمة من جراء هذه الأعمال البربرية، وأبدت تضامنها الكامل مع لبنان، شعباً وحكومة، في محنته. وقد أدانت رئيسة وزراء باكستان، السيدة بينظير بوتو، هذا الاعتداء الإسرائيلي بأشد العبارات. وسعيًا من باكستان إلى تخفيف معاناة الشعب اللبناني، قررت أن ترسل إلى لبنان، على جناح السرعة، مساعدة غوثية طارئة، تتضمن الأدوية والمواد الغذائية والبطاطين.

ولئن كان العدوان الإسرائيلي يمثل انتهاكاً سافراً جديداً للمعايير الدولية، ويوجه ضربة خطيرة إلى جهود إقامة سلام شامل وعادل و دائم في الشرق الأوسط، فإنه لا بد لنا أن نلاحظ أن هذه ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها القوات الإسرائيلية هذا النوع من العنف الوحشي ضد شعب لبنان. إن هذا جزء من نمط الغطرسة العدوانية التي تشهد لها منذ بضعة عقود. وفي مواجهة المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة أطلقت إسرائيل مراراً العنان لآلتها الحربية على المدنيين العزل. وتستخدم القوات الإسرائيلية بطريقة وحشية وعشوائية في محاولة يائسة لتخويف الشعب في الأراضي المحتلة وإجباره على الإذعان. وأن المستوى الذي بلغته أعمال القتل والبؤس الإنساني الناجم عنها يدل بوضوح على أن إرهاب الدولة أسوأ أشكال الإرهاب. وأود أن أذكر بأن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المجتمعين في مؤتمر القمة العاشر المعقود في جاكارتا في عام ١٩٩٢، شجبوا

"الوحشية التي تعاني منها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي باعتبارها أفعى أشكال الإرهاب". (Corr.1*(A/47/675)، الفقرة ١٠٠)

لقد لاحظ العالم النمط العدواني للسلوك الإسرائيلي، وما ينتج عنه من آثار وخيمة على لبنان. فقبل ٢٠ عاماً أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطلب، بوجه خاص، احترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، احتراماً كاملاً. ويطلب هذا القرار صراحة إلى

تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لتوازن السلام المعقد سواء من الناحية الجغرافية أو الناحية السياسية، يمكن أن يؤثر سلباً على تطور الحوار بين بلدان الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، وهذا يثير في نفوسنا جميعاً بالغ القلق.

إن عملية السلام، التي كان النهوض بها صعباً في البداية، تبدو الآن معرضة للخطر. ومن قبيل المفارقة أن هذه العملية كلفتنا بالفعل الكثير من الأرواح البشرية. ويجب ألا ننسى أنها بنيت على أساس التزام أناس يعملون على أعلى المستويات، من بينهم ممثلون لأطراف غير معنية بشكل مباشر، أناس آمنوا بها وعملوا بلا كلل من أجلها، وفي بعض الأحيان ضحوا بأرواحهم في سبيلها.

وجمهورية سان مارينو تنادي دوماً بمواصلة السعي إلى السلام والحوار؛ وهي تعارض بشدة استعمال القوة كوسيلة لفض المنازعات واليوم، نعتزم مناشدة جميع أطراف الصراع المعنية بشكل مباشر أن تتوقف عن القتال والعنف وأن تجد القوة - القوة الحقيقية - اللازمة لاستئناف الحوار. فهذا في الواقع هو الطريق الوحيد للتوصل إلى سلام عادل و دائم. والقوة الحقيقية ضرورية لأن حمل السلاح يبدو أحياناً أسهل من مصادفة الجار.

وجمهورية سان مارينو تطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي صدق عليه جميع أعضاء مجلس الأمن يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وتأمل ملخصة أن يتحقق في نهاية المطاف هذا السلام الذي طال انتظاره.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
بالأمس قدم لنا رئيس جمهورية لبنان، صاحب الفخامة السيد الياس الهراوي، سرداً مؤثراً للعدوان المستمر الوحشي والسفاح الذي ترتكبه القوات الإسرائيلية ضد لبنان. وهذا العدوان الإسرائيلي المتعمد أدى إلى مقتل ما يزيد على ١٧٥ من المدنيين الأبرياء، وإصابة أكثر من ضعف هذا العدد، وتشريد زهاء نصف مليون شخص. كما أن هذه الهجمات الإنسانية أصابت اقتصاد لبنان بالشلل.

وفي تصعيد متغرس آخر لهذا العدوان، تعمدت إسرائيل قصف موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

اسرائيل التعويضات الكاملة للبنان عما سببته من دمار واسع.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً واضحاً تجاه هذا الشكل السافر من إرهاب الدولة. وما لم نفعل ذلك، سنكون قد أخفقنا في الوفاء بالتزاماتنا الأساسية تجاه دولة عضو في الأمم المتحدة وتجاه شعب تم التعدي بوحشية على حقوقه، وكذلك تجاه كامل نظام التعددية المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة. والتاريخ لن يغفر لنا إن لم نتصرف الآن بحزم.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن شعب وحكومة الفلبين، يود وفد الفلبين أن يعرب عن عميق أسفه للخسائر المؤسفة في الأرواح، وخاصة في صفوف المدنيين العزل وغير المقاتلين من أبناء لبنان، نتيجة لعمليات القصف الجارحة في جنوب لبنان وتبادل إطلاق النار بين المغاوير والقوات العسكرية الإسرائيلية. وقد أعرب رئيس الفلبين فيديل ف. راموس عن تعازيه لحكومة لبنان وشعبها على الخسائر المؤسفة والمحزنة في الأرواح.

إننا نضم صوتنا إلى المجتمع العالمي في الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية. ونضم صوتنا أيضاً إلى بيان حركة عدم الانحياز الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ونؤيد قرار مجلس الأمن المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، المتخذ رداً على الأزمة الحالية في لبنان، ودعوه إلى ايجاد تسوية شاملة لمسألة اللبنانية.

إن الوفد الفلبيني يدرك أن الوضع متشعب. غير أننا ندين بشدة حقيقة أن المدنيين تحملوا العبء الأكبر لهذه الهجمات. إن هذه المذبحة الرعناء يجب أن تتوقف. ويعرب الوفد الفلبيني عن تأييده لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام في تلك المنطقة المضطربة. ونحيث جميع الأطراف على عدم التfirيط بالمقاييس الثمينة التي أحرزتها عملية السلام في الشرق الأوسط حتى الآن.

ويحدونا الأمل في استعادة روح المصالحة بين دولتي لبنان واسرائيل كما يتم تحقيق سلم دائم في المنطقة.

اسرائيل أن توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد لبنان، وأن تسحب على الفور قواتها من الأراضي اللبنانية. وبعد انقضاء عشرة أيام لا يزال هذا القرار دون تنفيذ، على تقip قرارات مجلس الأمن الأخرى التي يجري متابعة تنفيذها بقدر كبير من المثابرة. إن التنفيذ الانتقائي لقرارات مجلس الأمن لا يخدم مصداقية مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة.

وفي الأسبوع الماضي كانت الحالة في لبنان مرة أخرى موضوع مناقشتين في مجلس الأمن. وحتى في الوقت الذي كان فيه النقاش دائراً، استمر العدوان الإسرائيلي الذي لا يفتر على لبنان، ولا يزال مستمراًاليوم. ولا يكفي أن السلطات الإسرائيلية انتهكت بشكل صارخ أحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بل أن النداءات الصادرة عن مجلس الأمن وعن المنظمات الإقليمية والدولية، وعن المجتمع الدولي، لا تزال تلقى آذاناً صماء.

ومن المفارقات أن إسرائيل، في ذات الوقت، تتحدث عن السعي إلى السلام مع جيرانها. إن أية صفقة سلام لا تتحترم سيادة البلدان الأخرى، أو يصاحبها مسلك عدواني سافر كهذا، تحمل في طياتها بذور الدمار الذاتي. فمن أجل تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط لا بد من إحراز التقدم أيضاً في حسم النزاعين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. وما لم تعالج هاتان المسألتان الأساسيةان على نحو كافٍ، فإن السلام سيظل مستعصياً في المنطقة. ولهذا السبب لا تزال قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٢) و ٤٢٥ (١٩٧٨) توفر إطاراً صحيحاً وعادلاً لحل قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. ولا يمكن انتقاد عملية السلام المعرضة للخطر إلا بالانسحاب الإسرائيلي الغوري وغير المشروع من جميع الأراضي المحتلة. وما لم يحمل المجتمع الدولي إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، وإلى أن تنسحب إسرائيل منها، فلن يكون تحقيق السلام في الشرق الأوسط ممكناً.

وتناشد باكستان راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط أن يمارسوا نفوذهما على إسرائيل كيما تنفذ بالكامل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى الأخص القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم

شكل من أشكال العنف والإرهاب، إذ أنهما يشكلان دوماً عقبات كأدء أمام الحوار والتعايش والتفاهم المشترك. وتاريخ الشرق الأوسط يؤكد هذه الحقيقة. فالعنف يؤدي إلى نتائج معاكسة. ولا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يمكن الشعوب التي تقطن تلك المنطقة من تحديد مصيرها. ومن غير المقبول أن تتوقف فجأة عملية السلام في الشرق الأوسط، مما يفسح في المجال أمام سيادة العنف لا المنطق؛ ويسمح بسيطرة قوى التطرف الهدامة بدلاً من سيادة إرادة الشعب الذي يجده لتحقيق السلام. وترحب أذربيجان بالجهود التي يبذلها الوسطاء للتوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية، وتحث جميع أطراف الصراع على التحلّي بضبط النفس والجلوس إلى مائدة المفاوضات.

السيد كيم سومان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشهد العالم مرة أخرى تكثيفاً للأعمال العسكرية الإسرائيليّة ضد لبنان، وقد شعر العالم بالصدمة إزاء ببريرية هذه الأفعال. فمنذ عدة أيام تقوم إسرائيل، دون اكتتراث باحتجاج العالم وادانته، بقصف لبنان ودكه بالقنابل، بما في ذلك بيروت وجنوب لبنان، متسببة في وقوع إصابات في صفوف السكان، وإلحاق خسائر في الممتلكات. وتتصرف إسرائيل وكأنها مصممة على أن تدلل على أنه ليس بسع أحد في العالم أن يوقف تعسفها.

وإن قصف لبنان ودكه بالقنابل من جانب القوات المسلحة الإسرائيليّة يعد انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي وممارسة العلاقات الدوليّة. فالهجوم الإسرائيلي المسلح انتهاص خطير من سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وانتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكن تبريره مطلقاً.

وتقوم إسرائيل عن عمد بقصف الأهداف المدنيّة ودكها بالقنابل، حيث تقتل وتجرح المئات من الأبرياء. ولقد أدهشتنا صفافة إسرائيل عندما حاولت أن تجد عذرًا لجرائمها، بالقول إن قصف الأهداف المدنيّة كان مصادفة. إن ضمير العالم لن يتغاضى عن أعمال الذبح غير الإنسانية التي ارتكبها الإسرائيليّون.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن استئناف الجمعية العامة نظرها في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" يدل على الطابع الخطير جداً للحالة التي برزت في هذه المنطقة، مما يتطلب استجابة فورية من جانب المجتمع العالمي. ويدوّد وفد أذربيجان أن يعرب عن عميق قلقه إزاء تصاعد التوتر في جنوب لبنان، بما في ذلك اللجوء إلى السلاح.

والاليوم يعاني لبنان مأساة أخرى. فقصص الأراضي اللبنانيّة - من قرى ومدن، بما في ذلك بعض الأجزاء من بيروت - والأعمال القتالية الأخرى قد أسفّر عن وقوع إصابات عديدة بين السكان المدنيين وإلحاق الكثير من الدمار. وأصبح مئات الآلاف من الناس لاجئين في وطنهم. وهذا يعود بنا جمِيعاً إلى أيام كنا نعتقد بأنها ولت. وتجري هذه المأساة في وقت أخذ فيه لبنان يضمن جراحه، ويستعيد عافيته ويصلح ما دمرته الحرب. هكذا أظهرت من جديد أزمة عسكرية تسفر عن خسائر وإصابات فادحة. ونعتقد أن من الضروري التأكيد على عدم جواز الانتهاص بأي صورة من سلامة لبنان الإقليمية أو أي انتهاك لسيادته، مما يشكل تهديداً مباشرًا لكيان الدولة. وتعلن أذربيجان دعمها الراسخ للبنان حكومة وشعباً، في نضاله من أجل وحدته وسلامته الإقليمية.

وتتطلب الحالة الخطيرة التي برزت اتخاذ خطوات عاجلة وفعالة. فأولاً وقبل أي شيء، ينبغي التوصل إلى وقف فوري لجميع الأعمال القتالية. ويجب على جميع أطراف الصراع أن تبدي ضبط النفس وتجنب المزيد من تصاعد الأعمال العدائية وأعمال العنف. وإن فلقنا يتزايد إزاء الآثار الإنسانية المترتبة على تصاعد أعمال العنف الحالية في لبنان. ويتوافق ورود التقارير المثيرة للجزع في وسائل الإعلام عن تزايد عدد الإصابات بين السكان المسلمين ووفاة الشيوخ والنساء والأطفال. وأن موجة جديدة من التهجير قد تؤدي إلى أزمة إنسانية أخرى. ومن غير المقبول بتاتاً إزهاء الأرواح البشرية واستهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وإن أذربيجان، إذ تسترد بمبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وإذ تسترد أيضاً بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، تعارض بشدة استخدام أي

شعوب المنطقة؛ ويفذر بذور التعasse والموت فيما بين المدنيين الأبرياء والموظفين الدوليين؛ ويهدد بحرف عملية السلام ذاتها عن مسارها. ويعين علينا شجب الأنشطة العسكرية التي تعرض للخطر أمن الشعوب أو سيادة الدول بأشد لهجة ممكنة.

ونضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى في شجب المعاناة التي تكبدناها سكان إسرائيل ولبنان المدنيون بسبب القصف، ولا سيما المأساة التي وقعت في قانا، والتي أدت إلى إزهاق الكثير من الأرواح البريئة. وتؤكد مالطة من جديد دعمها لجهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المنطقة وتضامنها مع جنود حفظ السلام الفيجيين. ويجب احترام سلامه وأمن وحرية تحرك قوة الأمم المتحدة لضمان قيام الأمم المتحدة ووكالاتها بدورها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين. ويجب أيضاً معالجة محن اللاجئين والنازحين في المنطقة على نحو عاجل وكاف.

وعلى الرغم من صعوبة الحالة عندما تتعرض وحدة أراضي الدول للخطر، فإن الأطراف المعنية لن تتمكن إلا بالتحلي بالإرادة السياسية لتفادي الواقع في فخ الاستفزاز، أو بالمارسة المستمرة لضبط النفس، أن تسلم من الانجراف إلى حلقة العنف المتتصاعد الذي يضاعف من المعاناة الإنسانية ويفؤدي إلى تأكّل التقدم المحرز في عملية الشرق الأوسط حتى الآن.

وفي يوم الأحد الماضي، ذكر نائب رئيس وزرائي:

"لقد أظهرت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط أن عملية السلام معلقة الآن على خيط رفيع".

وهذا الخيط الرفيع هو الذي يجب أن نعمل على تقويته وإلا فإنه سيختفي.

وتشعر حكومة مالطة بالقلق البالغ إزاء هذا التحول السلبي الأخير في الأحداث وتعتقد أن الأعمال العدائية ينبغي وقفها من أجل أن تستمر عملية السلام. وتأمل مالطة ألا يكون الطريق صوب إبرام الاتفاق الشامل بين إسرائيل ولبنان في إطار عملية السلام، الاتفاق الذي

وإننا نرقب الآن بخوف شديد اشتداد حدة التوترات في لبنان في أعقاب استمرار الهجوم العسكري الإسرائيلي. وإننا نشعر بقلق شديد من أن يؤدي هذا الهجوم إلى إلحاق ضرر بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي أن توقف إسرائيل فوراً هجومها المسلح وأن تحترم احتراماً كاملاً استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

إن جذور الصراع في الشرق الأوسط تكمن في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وما دام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية قائماً، فلن تكون هناك ضمانة للسلام والأمن في المنطقة. وما دامت جذور الصراع باقية، فإن صراعات جديدة سوف تندلع لأنها، كما تعلمنا من العلوم الاجتماعية، فحيث يوجد القمع، توجد المقاومة.

ومن أجل إحلال السلام في المنطقة يجب على إسرائيل أن تنسحب فوراً من الأراضي العربية المحتلة، تمشياً مع مطالبة المجتمع العالمي.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
سمحوا لي، أولاً أن أحسي وجود صاحب الفخامة السيد الياس الهراوي، رئيس الجمهورية اللبنانية، بيننا. هذا الوجود الذي يعبر عن خطورة الحالة في بلده. لقد استمعنا إلى بيانيه باهتمام شديد. وأود أن أقدم بتعازينا له ولجميع الذين عانوا بسبب الأعمال القتالية الحالية.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدى به أمس الممثل الدائم لإيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي.

وهذه الدورة المستأنفة، المعقودة عشية اندلاع العنف من جديد في الشرق الأوسط وتصعيد الأنشطة العسكرية في شمال إسرائيل ولبنان، تعبر عن القلق الخطير الذي يشعر به المجتمع الدولي.

لقد أيدت الأمم المتحدة واحتضنت عملية السلام في الشرق الأوسط. وإن كثافة وحجم وتصعيد الأنشطة العسكرية في الأيام الأخيرة أصابتنا جميعاً بصدمة. مما يجري من تصعيد للعنف واستخدام القوة يهدد أمن

إن السودان ظل يؤكد أبداً ودائماً إيمانه بالسلام القائم على العدل والحق الشامل لكل أطراف النزاع في الشرق الأوسط، بما فيها لبنان. كما أكد السودان مراراً وتكراراً، ومن هذا الموضع، موقفه الثابت والمتمسك بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن كأساس للسلام فيما يخص انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية، بمثل ما يمثل القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) أساس السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، وهي قرارات ملزمة لـ إسرائيل بموجب المادة ٢٥ من الميثاق.

إن ما يتعرض له لبنان الشقيق من اعتداءات اليوم فاق كثيراً مبررات المعتدين. فلا يمكن قبول عدوان بهذا الحجم المرريع كمبرر لتصفير قرية تهدمت من جراحته عدة منازل ومن موقع محتلة وخارجية عن إدارة السلطات اللبنانية. وإن وصول العدوان إلى العاصمة اللبنانية بيروت ومناطق بعيدة عن موقع التماس يؤكد شوكوكا ومقداد عدوانية لأسباب لأسف سياسية ولمكاسب انتخابية، ضاربة بالتوابع الإنسانية عرض الحائط. فليس مقبولاً أن يصبح المواطنون العزل والموقع الاقتصاديات والخدمية والبني التحتية وأثار التراث الحضاري اللبناني أهدافاً للعدوان انتقاماً لسقوط قنابل الكاتيوشا على قرية شمال إسرائيل. كما ليس مقبولاً أن يستهدف ذلك العدوان موقع القوات المؤقتة للأمم المتحدة ومن لجأ إليه من النساء والأطفال والشيوخ مما أدى إلى سقوط أكثر من ١٠٠ منهم في مجرفة وحشية فاقت كل تصور.

إن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، يواجهان تحدياً خطيراً إزاء قدرتهما على تطبيق مبادئ الميثاق وقرارات الشرعية الدولية. إن اتباع ازدواجية المعايير والانتقائية ولد لدى إسرائيل الاقتناع بأنها محصنة ضد تطبيق هذه القرارات مما قاد إلى مثل هذه الاعتداءات التي استمرت ضد لبنان الشقيق رغم صدور قرار مجلس الأمن الأخير ١٠٥٢ (١٩٩٦). إن عجز المجلس عن التحرك في الوقت المناسب عندما تلقى طلب لبنان هو المسؤول عن أرواح الضحايا وألام الجرحى والخسائر المادية والحضارية الكبيرة التي دفع لبنان وما زال يدفع ثمنها. لقد آن لمجلس الأمن أن يعمل لاسترداد مصداقيته نتيجة لموافقه التي تتعارض مع مبادئ الميثاق. وأولئك الذين نجوا من المذابح في لبنان لن يستطيعوا أبداً أن ينسوا مسؤولية مجلس الأمن المباشرة عملاً لحق بهم من ويلات ومصائب.

يضمن أمن إسرائيل ويحفظ سيادة لبنان، قد تعرض للتهديد بسبب التصعيد الأخير للعنف.

وتستحق كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأطراف المعنية ذاتها، والتي تضمن ألا تتوقف عملية السلام، الدعم والتشجيع. إن شعوب المنطقة، التي تشاركت لفترة طويلة جداً ميراثاً مشتركة من المعاناة، لها الحق أن تأمل لا في تحقيق السلام فحسب ولكن أيضاً في أن تتمتع به هي وأطفالها وأجيالها المقبلة.

السيد أرزوماميان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تابعت أرمينيا بقلق عميق اندلاع الأعمال العدائية في لبنان. وهي تستنكر المعاناة التي يكابدها السكان المدنيون الأبرياء بالإضافة إلى الخسائر المادية الباهظة. ومن المؤسف بصفة خاصة أن يحدث هذا التصعيد في وقت تتخذ خطوات صوب الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط، وقد تحققت بالفعل نتائج تبعث على الأمل في المجتمع الدولي بأن السلام والاستقرار سيعودان إلى تلك المنطقة من العالم.

وبينما تعرف أرمينيا بحق كل أمة في الدفاع عن النفس، فإنها تؤمن بأن الإجراءات التي تتخذ لذلك الغرض يجب أن تتناسب مع التهديدات الموجهة، وأن تخدم في نفس الوقت قضية الحل السلمي للصراع. وتضم أرمينيا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في المطالبة بإنهاء الأعمال العدائية فوراً ودون شرط، وتطالب أيضاً جميع الأطراف المعنية بنبذ استخدام القوة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، واستئناف المفاوضات فوراً.

السيد يس (السودان): باسم وفد بلادي أرجو أن أرحب بفخامة السيد الرئيس الياس الهراوي، رئيس جمهورية لبنان الشقيقة، ومحاطته للجمعية العامة في هذه الجلسة الهامة وأن أشيد بكلمته المعبرة والضافية. كما أرجو أن أتقدم إلى سعادته وإلى الحكومة والشعب اللبناني الشقيق بأحر آيات العزاء والمواساة لأرواح الضحايا من المواطنين اللبنانيين الأبرياء الذي سقطوا نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية الغاشمة على لبنان.

الضحايا بين المدنيين الأبرياء، بسبب ذلك، وخاصة في لبنان.

وتحزن الهند حزناً شديداً لأحداث ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، التي أدت فيها الهجمات الجوية الإسرائيلية على الجنوب اللبناني إلى مقتل ما لا يقل عن ٩٤ لاجئاً لبنانياً، من بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى إصابة أشخاص عديدين آخرين. إن المأساة الشنيعة التي وقعت في ١٨ نيسان/أبريل تؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إنهاء الفوري لجميع الأعمال العدائية والعنف في المنطقة. وينبغي لجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وأن تتجنب بصفة خاصة الاعتداءات على الأهداف المدنية في جميع الظروف.

وتشعر الهند، حكومة وشعباً، بالحزن الشديد لما نمى إلى علمها من نزوح أكثر من نصف مليون شخص من ديارهم في الجنوب اللبناني وأجزاء أخرى من لبنان، نتيجة اندلاع العنف والأعمال العدائية عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية حالياً. ونحن ندرك أن هذا يسبب لل المدنيين الأبرياء الكثير من المشاق والمعاناة وبخاصة ضغوطاً هائلة على المرافق المدنية في تلك الأجزاء من لبنان التي يلتجأ إليها النازحون.

وتعبرنا عن تعاطفنا وتأييدنا للبنان الصديق في ساعة حاجته، واستجابة لنداء حكومة لبنان، قررت الهند تقديم مساعدة إنسانية إلى ذلك البلد في شكل أدوية ومواد غذائية غير قابلة للتلف وبطاطين وسلع غوثية أخرى. وقد تم البدء بالفعل في إجراءات الإرسال العاجل لهذه الإمدادات الغوثية.

وختاماً، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تأييد الهند لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتأييداً لها أيضاً لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدتها. والهند تدعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والعنف عبر الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان. كما يحدونا وطيد الأمل، بعد الانتهاء العاجل لحلقة العنف الحالية، أن تستأنف عملية السلام بغية ضمان السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفي أن أتكلم نيابة عن الأعضاء الثلاثة

إن لجوء لبنان إلى المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة هو نتيجة لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراء المناسب، بالقدر المناسب، وفي الوقت المناسب. ونأمل من المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة، أن يتحمل مسؤوليته نحو وقف العدوان فوراً وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن. كما نرجو دفع التعويضات الضرورية عن فقد الأرواح والإصابات وتدمير المؤسسات والمواقع الأخرى والاقتصادية والخدمية. ويجب إيقاف القصف العازل بين الجنوب وبيروت والمناطق الأخرى لإيصال المواد التموينية للمتأثرين من أبناء الجنوب. كما نطلب من الجمعية العامة أن تتبني قراراً قوياً يدين كل تلك الأفعال الوحشية. وإننا نثق أن الجمعية العامة كممثل لكافة الدول لقادرة على أن تقدم للبنان ما عجز عنه مجلس الأمن.

السيد سوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تجمع الجمعية العامة في دورته المستأنفة بناءً على الطلب الإجماعي لحركة بلدان عدم الانحياز للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. وفي البداية أود أن أجي شكر وفدي الجميل لفخامة رئيس جمهورية لبنان على تشريفه هذه الجمعية وعرضه بالتفصيل آخر التطورات التي وقعت في بلده والتي اقتضت عقد هذه الدورة المستأنفة.

على الرغم من الخطوات الواسعة نحو السلام التي تحققت في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، فإن المأساة التي لا تزال تنتاب المنطقة والعالم بحلقة عنف متتصاعدة إنما تؤكّد على أن العنف يولد العنف. إن الذين يتعرضون للخطر الشديد هم الأبرياء والنساء والأطفال والمستقبل.

وما فتئت حكومة الهند تتبع عن كثب التطورات في الأسابيع الأخيرة عبر الحدود الدولية الإسرائيلية اللبنانية. وهي تعرب عن قلقها البالغ إزاء العنف والأخطار الموجهة ضد السلام التي تزايدت خلال الأيام القليلة الماضية من جراء حلقة الهجمات التي شنتها إسرائيل على مختلف بقاع لبنان بما في ذلك بيروت، والهجمات بالصواريخ عبر الحدود من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل. ونحن نشعر بالحزن الشديد إزاء استمرار الأعمال العدائية والعنف عبر الحدود، وكذلك إزاء زيادة عدد

لمبادئ القانون الدولي والميثاق، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، معرضة بذلك مساعي السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ لأخطر تهديد وجهته.

ولقد عقد مجلس وزراء جامعة الدول العربية، يوم ١٧ نيسان/أبريل الجاري، اجتماعا طارئا لبحث العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، وأصدر قراره رقم ٥٧٣٣ الذي تم توزيعه عليكم في نفس يوم صدوره في الوثيقة A/51/118. ولقد أدانت جميع الدول العربية - بمقتضى هذا القرار - عدوان إسرائيل على لبنان، مؤكدة تضامنها معه، ومطالبة الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياتها، واتخاذ القرارات الكفيلة بالوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، ووضع حد لجرائم قتل الأبرياء، والتهجير، ومطالبة بوقف التدمير، ومؤكدة على ضرورة المطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية ودفعها التعويضات لإعادة بناء ما دمرته من مراقب وبنية أساسية ومعالم تاريخية وما ترتب على عدوانها من ضحايا بشرية.

ولقد أكد قرار مجلس جامعة الدول العربية كذلك على حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال استنادا لميثاق الأمم المتحدة. كما طالب المجتمع الدولي وكافة المنظمات الدولية والعربية والإنسانية بتقديم كافة المساعدات الممكنة للبنان بصورة عاجلة لمواجهة الأوضاع المأساوية والدمار الناتج عن الاعتداءات الإسرائيلية.

واسمحوا لي بأن أسرد فيما يلي باختصار بعض وقائع وتطورات الأيام الماضية. ففي هذه الواقع إجابة على تساؤل البعض لماذا دورة الجمعية العامة هذه؟

لقد اجتمعت المجموعة العربية نفس يوم صدور قرار مجلس جامعتها، وقررت بذل المزيد من المساعي بغية حث مجلس الأمن على الإسراع بالاستجابة لطلب لبنان بعقد جلسة فورية، على أن تعقد تلك الجلسة يوم الأحد ١٤ نيسان/أبريل كما جاء في طلب الحكومة اللبنانية. ولكن وللاسف لم يمكن المجلس من عقد جلسة إلا مساء يوم الاثنين ١٥ نيسان/أبريل.

عشر في الاتحاد الكاريبي (كاريكوم) الأعضاء في الأمم المتحدة وهم: انتيغوا وبربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما (كمبولا)، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كitis ونيفيس، سانت لوسي، سورينام، غرينادا، غيانا.

وفي البداية تود بلدان الاتحاد الكاريبي الإعراب عن أسفها البالغ للخسارة في الأرواح نتيجة تصاعد الصراعسلح في لبنان.

كما تود الإعراب عن تعاطفنا الصادق مع الأشخاص الذين أصيبوا في قوة الأمم المتحدة في لبنان. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يتوجب على جميع الأطراف أن تحترم سلامة وحرية قوة الأمم المتحدة وأن تسمح لها بتنفيذ ولايتها.

ونناشد جميع الأطراف الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ونؤيد بالكامل النداءات من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية. تشعر بلدان الاتحاد الكاريبي بالقلق بوجه خاص إزاء تبعات القتال الجاري حاليا على السلم والأمن الدوليين وأثره على عملية السلام في الشرق الأوسط. كما تؤكد على الحاجة إلى احترام السلام الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي لجميع البلدان في المنطقة داخل حدودها المعترف بها دوليا. وينبغي احترام جميع الأطراف لأمن جميع الدول في المنطقة.

والاتحاد يؤيد بكل حماس جميع جهود الأفراد والمجموعات الرامية إلى إيجاد حل عاجل و دائم للأزمة الحالية وتوفير الأساس من أجل إحلال السلام الشامل وال دائم في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٤٧٧ (د - ٥)، الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): تابعت جامعة الدول العربية، بقلق شديد، استمرار مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية والمتواصلة حاليا على لبنان. وقد تضاعفت تلك الاعتداءات خلال الفترة الأخيرة انتهاكا

لقد أعلنت جامعة الدول العربية تأييداً لها المطلقة للبنان ولمطالبه العادلة، والتي استمعنا إليها أمس من فخامة الرئيس الياس الهراوي رئيس الجمهورية اللبنانية. وترى الجامعة أن إسرائيل لن تجني من وراء عدم تحقيق مطالب لبنان العادلة سوى المزيد من العنف ومن تصاعد أعمال المقاومة التي هي حق مشروع للتصدي لاحتلال غير مشروع.

إن عملية السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١، والتي أيدتها مجلس جامعة الدول العربية بقراره ٥٠٩٢ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أصبحت عرضة لمخاطر جسيمة ليس فقط بسبب الممارسات الإسرائيلية الوحشية التي تمارسها ضد لبنان أرضاً وشعباً، وإنما أيضاً بسبب تعنتها ورفضها الانسحاب من الجولان السوري، وفرضها الحصار والعقاب الجماعي على شعب فلسطين. ولقد أعلن أمين عام جامعة الدول العربية في كلمته أمام مجلس الجامعة منذ عدة أيام ما يلي:

"إن على المجتمع الدولي أن تدرك أن الرأي العام العربي ينظر إلى ممارساتها وهو ممتئ بمشاعر الغضب والاستنكار. وأن السلام الذي تنشده إسرائيل لن يتحقق في ظل ممارساتها ومحاكيتها الحالية. وإن ما سيدوم هو خلق المناخ المناسب لبناء جسور الثقة".

ومن فوق هذا المنبر تود جامعة الدولة العربية أن تؤكد على عدد من الحقائق الأساسية:

أولاً، إن العدوان الإسرائيلي ضد لبنان تجاوز كل الحدود التي كان من المعتقد أن عملية السلام قد أرستها، وأعاد المنطقة مرة أخرى إلى أجواء الحرب التي كان من المتصور أنها انتهت.

ثانياً، إن هذا العدوان لن يحقق أية أهداف تتذرع بها إسرائيل. بل على العكس من ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة. فلن يؤدي استخدام القوة إلا إلى تفجير عنف مضاد يزيد الأمور تعقيداً.

ثالثاً، إن هذا العدوان يثير تساؤلات حقيقة في هذه المرحلة الحرجة: هل تريد إسرائيل

ونذكراً جميعاً كيف انتهت تلك الجلسة بكلمة لم ترتفع حتى إلى مستوى بيان رسمي لرئيس المجلس، ناهيك عن إصدار قرار، لخص فيها الرئيس مشكوراً بعض ما أشارت إليه الوفود التي تحدثت خلال تلك الجلسة.

وكل نتيجة منطقية لذلك، ولعدم استطاعة مجلس الأمن اتخاذ قرار عاجل بوقف إطلاق النار يوم الاثنين ١٥ نيسان/أبريل، استمرت إسرائيل في أعمالها الإجرامية ضد المدنيين وحتى على مسquerates الأمم المتحدة مما أدى إلى مجزرة قانا التي هزت ضمير العالم كله يوم ١٨ نيسان/أبريل كما ذكر.

واجتمعت المجموعة العربية وقررت مرة أخرى التوجه بالمطالبة بعقد جلسة فورية لمجلس الأمن، وتقدمت إلى المجلس في نفس الوقت بمشروع قرار تبنته كل الدول العربية، وهو المشروع الذي وزع في نفس اليوم كمستند رسمي للمجلس تحت الرمز .S/1996/292

وأخيراً وتحت وطأة ثورة الرأي العام العالمي وبعد ما يزيد على ثمانية أيام من الاعتداءات المستمرة للقوات المسلحة الإسرائيلية على المدنيين اللبنانيين دون اتخاذ المجلس أي قرار حتى بوقف إطلاق النار، اجتمع المجلس أخيراً يوم ١٨ نيسان/أبريل كما ذكر للنظر في مشروع القرار الذي قدمته جميع الدول العربية. ولكن ولأسف الشديد ونتيجة للمناورات والضغوط التي نعرفها والتي تهدف في تقديرنا تقديم الحماية المستمرة وغير المشروطة لإسرائيل، بغية تحقيق مكاسب سياسية انتخابية هنا أو هناك، لم يحصل القرار العربي على الدعم الكافي لإقراره، واستعيض عنه بالقرار ١٥٢ (١٩٩٦). وبرغم وجود بعض الایجابيات في هذا القرار إلا أنه في تقدير جامعة الدول العربية قاصر عن دعم الحقوق الثابتة للبنان. ونحن نتساءل لماذا اعترض بعض أعضاء المجلس على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؟ ونتساءل كذلك لماذا لا يدين بعض أعضاء المجلس جرائم قتل المدنيين الأبرياء؟ ولماذا لا يقر بحق لبنان في التعويض؟

إن من حقنا أن نتساءل عن المعايير التي يقيس بها المجلس الأمور، خاصة فيما يتعلق بالدول العربية بالذات.

بنصرة الحق والعدالة ومبادئ الإنصاف. فهذا هو طريق السلام الوحيد، وليس الطريق الدامي الذي تسير فيه إسرائيل اليوم.

السلام فعلاً على الأسس التي تم الاتفاق عليها، أم أنها تريد فرض مفهوم خاص للسلام مبني على استخدام القوة، وعدم التوازن، وخلق التوتر المستمر؟

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٠

في ختام كلمتي أود أن أسجل، باسم جامعة الدول العربية، إننا جئنا إلى الجمعية العامة اليوم آملين أن تكون أكثر إنصافاً للحق. إننا ننتظر منها قراراً واضحاً وصريحاً يدين العدوان الإسرائيلي، ويجرِي المعتمدي على وقف عدوانه، ويلزم إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي اللبنانية، فضلاً عن التأكيد على حق لبنان المشروع في التعويض عمما لحق به من أضرار جسيمة.

جئنا ننتظر من الجمعية دعم السلام المبني على العدل وعلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، نطالبها